الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري

2017-2000

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

▪ بوطويل سليمة

إشراف الأستاذ(ة):

▪ دردوري لحسن

السنة الجامعية : 2017-2018

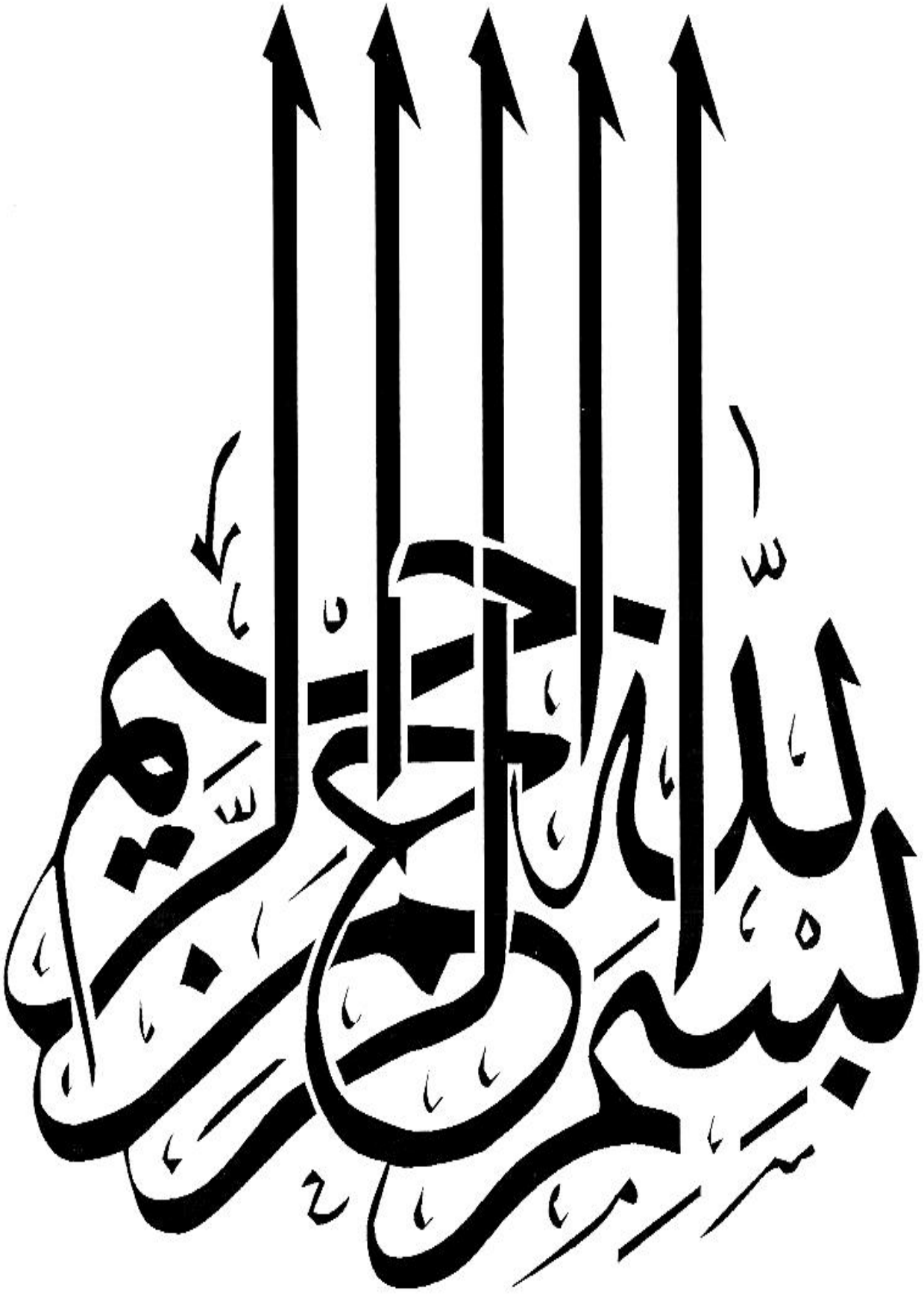
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو

اتقدم بشكري وامتناني الكبير الى الاستاذ المشرف " لحسن دردوري" على قبوله الاشراف

على هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة ، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة سواء على

مستوى المنهجية او على مستوى المضمون العلمي.

كما اسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة ، من قريب او من بعيد في

انجاز هذا العمل

كما لا انسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة وبالدعاء

الى كل هؤلاء اقول:

شكـــرا

الاهداء

إلى من علمني النجاح و الصبر إلى روح أبي رحمه الله

إلى الغالية قرة عيني أمي

إلى كل معاني الحب إخوتي

إلى كل صديقاتي ،وكل دفعة المالية و الاقتصاد الدولي

إلى كل الاهل و الاقارب.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات	I.
الاهداء	II.
ملخص	III.
فهرس المحتويات	IV.
فهرس الاشكال	V.
فهرس الجداول	VI.
المقدمة العامة (أ - ت)	
تمهيد	أ
طرح الإشكالية	ب
فرضيات البحث	ب
أهداف الدراسة	ب
أسباب إختيار الموضوع	ب
أهمية البحث	ب
المنهج المعتمد في الدراسة	ب
تحديد إطـــار البحـث	ج
الدراسات السابقة	ج
هيكل الدراسة	ج-د
الفصل الأول : الإطار النظري للميزان التجاري (1-23)	
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات	04
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات	04
الفرع الأول :مفهوم ميزان المدفوعات	04-05
الفرع الثاني : الخصائص العامة لميزان المدفوعات	05

المطلب الثاني : آلية و هيكلة ميزان المدفوعات.....05
الفرع الاول : كيفية تسجيل في ميزان المدفوعات.....06-05
الفرع الثاني : الهيكل العام لميزان المدفوعات.....10-07
المطلب الثالث : أهمية ووظائف ميزان المدفوعات.....10
الفرع الاول : أهمية ميزان المدفوعات.....11-10
الفرع الثاني : وظائف ميزان المدفوعات.....13-11
المبحث الثاني :اسس نظرية للميزان التجاري.....13
المطلب الاول : مفهوم الميزان التجاري و أقسامه.....13
الفرع الأول : مفهوم الميزان التجاري.....14-13
الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري.....16-14
الفرع الثالث : العجز و الفائض في الميزان التجاري.....17-16
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....17
الفرع الأول :موشرات الاقتصادية الكلية.....17
الفرع الثاني :موشرات الاقتصادية الفرعية.....18
المبحث الثالث : الإختلال في الميزان التجاري.....18
المطلب الأول :أسباب الاختلال في الميزان التجاري.....18
الفرع الأول : أسباب إقتصادية.....19
الفرع الثاني : أسباب غير إقتصادية.....20
المطلب الثاني : أنواع الاختلال في الميزان التجاري.....20
الفرع الأول :الاختلال الطارئ.....21
الفرع الثاني :الاختلال الدائم.....21
الفرع الثالث : الاختلال الدوري.....22

خلاصة الفصل الأول.....23

الفصل الثاني : أدوات علاج عجز الميزان التجاري (25-58)

المبحث الاول : أدوات و آليات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.....26

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.....26

الفرع الاول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....30-26

الفرع الثاني : الأدوات النوعية للسياسة النقدية.....33-31

المطلب الثاني : آليات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.....33

الفرع الاول : الآليات السياسة النقدية الكمية.....34

الفرع الثاني : الآليات السياسة النقدية النوعية. 35-34

المبحث الثاني : أدوات و آليات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.....36

المطلب الأول : أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.....36

الفرع الاول :سياسة القروض العامة.....37-36

الفرع الثاني :التصحيح عن طريق الرقابة الضريبية. 37

الفرع الثالث : سياسة الانفاق العام.....38

المطلب الثاني : آليات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.....39

الفرع الاول :التصحيح عن طريق الدخول.....40-39

الفرع الثاني :التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات. 40

المبحث الثالث : أدوات و آليات السياسة التجارية في علاج عجز الميزان التجاري.....41

المطلب الاول :الآليات التقليدية للسياسة التجارية.....41

الفرع الاول : الادوات السعرية للسياسة التجارية.....47-41

الفرع الثاني : الادوات الكمية للسياسة التجارية.....48-47

المطلب الثاني :الآليات الحديثة للسياسة التجارية.....49

الفرع الاول : الادوات الادارية و التنظيمية للسياسة التجارية.....49-51

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية.....51-56

خلاصة الفصل الثاني.....58

الفصل الثالث :تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000/2017) و طرق علاجه(60-97)

المبحث الاول : تحليل مكونات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 /2017).....61

المطلب الاول : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017).....61

الفرع الاول : تحليل مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017).....61-68

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017) 68-71

الفرع الثالث : أهم زبائن الجزائر لسنة 2017.....71-75

المطلب الثاني : هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017).....76

الفرع الاول : تحليل تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017).....76-80

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 /2017) 80-86

الفرع الثالث : أهم شركاء الجزائر لسنة 2017.....86-87

المبحث الثاني :تحليل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 /2017) و طرق علاجه.....88

المطلب الاول : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000/2017).....88

الفرع الاول : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000/2008).....89-90

الفرع الثاني : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009/2014).....90-91

الفرع الثالث : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015/2017).....91-97

المطلب الثاني : أسباب تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري كآلية لإعادة التوازن للميزان التجاري 92

الفرع الاول : تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية.....92

الفرع الثاني : تراجع أسعار النفط و الحد من تنامي الواردات.....92

المطلب الثالث : آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000/2017).....93

الفرع الاول : آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000/2008).....93-94
الفرع الثاني : آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2009/2014).....94-95
الفرع الثالث : آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2015/2017).....95-96
خلاصة الفصل الثالث.....97
الخاتمة العامة (99-101)
الخلاصة العامة.....99
نتائج البحث.....100
نتائج إختبار الفرضيات.....101
قائمة المراجع.....103-107

فهرس الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات ميزان المدفوعات أفقيا	07
02	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	10
03	أقسام الميزان التجاري	14
04	أدوات السياسة النقدية	33
05	التعديل عن طريق سعر الصرف	35
06	أنواع القروض العامة	37
07	آلية التصحيح عن طريق الدخل	40
08	أدوات السياسة التجارية	57
09	الدائرة النسبية لاهم زبائن الجزائر لسنة 2017	81
10	الدائرة النسبية لاهم شركاء الجزائر لسنة 2017	93

فهرس الجداول:

الرقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	الفرق بين أنواع الاختلال في الميزان التجاري.	22
02	قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2008).	62
03	التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2008).	63
04	قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2014).	65
05	التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2009-2014).	66
06	قطاع المحروقات خلال الفترة (2015-2017).	67
07	التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2017).	68
08	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 -2008).	69
09	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009 -2014).	72
10	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 -2017).	73
11	أهم شركاء الجزائر لسنة 2017.	75
12	الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008).	77
13	الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2014).	97
14	الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2017).	80
15	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2008) .	82
16	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009- 2014).	84
17	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2017).	85
18	أهم شركاء الجزائر لسنة 2017.	87
19	تطور عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008).	89
20	تطور عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014).	90
21	تطور عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2017).	91
22	إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة(2000-2008).	93
23	إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة (2009-2014).	94
24	إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة (2015-2017).	95

ملخص :

في ظل القلق المتزايد بشأن ظهور مشكلة العجز في الميزان التجاري للدولة وما سببه من أخطار على الاقتصاد الوطني بالأخص للدول النامية ، الامر الذي يبرز الأهمية التي يكسبها الميزان التجاري و الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات الدولية ،و الجزائر من بين الدول التي تقوم بعمليتي الاستيراد والتصدير . ولقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بأدوات وآليات علاج الذي يحدث على مستوى الميزان التجاري و كيفية الحكومة لحل هذا المشكل بإتباع أدوات و أساليب للتحكم في السبب الرئيسي لهذا العجز والذي يتمثل في التحكم في الواردات الجزائرية و تخفيضها ، حيث عملت الحكومة الجزائرية عدت حلول منها تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري و زيادة في ضرائب على الاستيراد و كذلك رفع من الحقوق الجمركية.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات و الواردات، رصيد الميزان التجاري، عجز الميزان التجاري.

Résumé :

Face à l'inquiétude croissante sur l'émergence du problème de déficit de la balance commerciale de l'Etat et des risques pour l'économie nationale, notamment pour les pays en développement, qui mesure l'écart entre la valeur des exportations et la valeur des importations de biens et services internationaux. , Et l'Algérie est l'un des pays qui effectuent des opérations d'importation et d'exportation.

L'étude a tenté d'aborder le problème des outils et mécanismes de traitement au niveau de la balance commerciale et comment le gouvernement a résolu ce problème en suivant les outils et les méthodes pour contrôler la cause principale de ce déficit qui est de contrôler les importations et les réductions algériennes, Lechasevalovi salin et une augmentation des taxes à l'importation et la levée des droits de douane.

Mots clés : Tarde commercial, baImportations et exportation, modèle VAR, problème de déficit.

Abstract:

In light of the growing concern about the emergence of the problem of the deficit in the balance of trade of the State and the risks to the national economy, especially for developing countries, which highlights the importance of the trade balance, which is the index, which measures the total difference between the value of exports and the value of imports of goods and international services, And Algeria is one of the countries that carry out import and export operations.

The study tried to address the problem of the tools and mechanisms of treatment that occurs at the level of trade balance and how the government to solve this problem by following tools and methods to control the main cause of this deficit, which is to control the Algerian imports and reduction, The exchange of the Algerian dinar, an increase in import taxes and the lifting of customs rights.

Key Words : Tarde balance, impots and expoets, VAR nodel, developing import and export.

المقدمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات متتالية مستمرة و بالأخص في مجال التجارة الدولية ،حيث تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، فالتجارة الخارجية تلعب دوار أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة، فهي تشكل جزءا هاما في دخولها القومية، نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض انتاجي كبير. هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية، كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الانتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق بارمجها التنموية والاجتماعية، إضافة إلى حاجتها الماسة والتي أخذت تتازيد في الفترة الأخيرة لكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أوضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميازنها التجاري.

ومن بين المشاكل والأزمات التي تؤثر على الميزان التجاري يتم عالجهبواسطة استخدام أدوات كل من السياسة النقدية والمالية و التجارية هي عجز الميزان التجاري للدولة، حيث يعتبر من ابرز المشاكل الحساسة التي تعاني منها معظم الدول خصوصا الدول النامية وذلك للتزايد المستمر للواردات من جهة وعدم نمو وزيادة حجم الصادرات من جهة أخرى، لذلك ولعلاج هذا المشكل تقوم الدولة بتخفيض جحم الواردات من اجل التخفيف من حدة هذا العجز.

فالاختلال فيالميزان التجاري بلدما من أهمالمؤشراتالاقتصاديةخطورةعلىالاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية .

إن الاقتصاديات الجزائرية اقتصاد ريعي بنسبة 96% من صادراته وهي المحروقات ولذلك فهو دائما عرضة للتقلبات و الاهتزازات الاقتصادية العالمية لأنه اقتصاد تبعي لاقتصاديات صادرات المحروقات وللبلدان الاخرى وخاصة الاوروبية من حيث التجارة الخارجية وبالتالي فان هذه التقلبات التي تطرأ على اسعار المحروقات في الاسواق العالمية بالدرجة الاولى دائما ما تسبب للجزائر هزات و اختلالات في اقتصادها وهذا ما يتضح من خلال ميزان المدفوعات حيث كان منذ سنة 1989 يعاني من عجز الى غاية 2000 الى ان تحسنت اسعار البترول وبدا ميزان المدفوعات في تحسن الى ان يحقق فائض كبير لم تشهد الجزائر مثله سنة 2013 و 2014 ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان في منتصف 2014 وتهاوت اسعار البترول وادى الى حدوث صدمة كبيرة للاقتصاد الجزائري تمثلت في عجز كبير لميزان المدفوعات لكن السلطات الجزائرية منذ ازمة 1998 اتبعت عدة اجراءات واليات لعلاج ميزانها التجاري .

I. إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ماهي اليات علاج العجز في الميزان التجاري ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي مكونات ميزان التجاري ؟
2. فيما تتمثل الادوات الاقتصادية التي تستعملها الحكومة في علاج عجز الميزان التجاري ؟
3. ماهي طرق علاجه؟

II. فرضيات الدراسة :

1. هناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
2. يعتبر سعر الصرف من ابرز مسببات الاختلال في الميزان التجاري.
3. من ابرز طرق علاج الاختلال هو التأثير في السياسة النقدية.

III. اسباب اختيار الموضوع :

1. معرفة وضعية الميزان التجاري الجزائري.
2. أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية و العلاقات الخارجية للدولية.
3. الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
4. قيمة الموضوع وأهميته باعتباره من مواضيع الساعة .
5. معرفة السياسات الأكثر ملاءمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.
6. معرفة آليات تنشيط الصادارت والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف

IV. اهمية الدراسة :

1. تكمن اهمية الدراسة في اهمية الميزان التجاري لاعتباره من اهم المتغيرات التي تؤشر على النمو الاقتصادي للدولة الميزان التجاري يعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن اقتصاد الدولة .
2. تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري.
3. معرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري الجزائري بالمتغيرات والتحولات الاقتصادية.
4. معرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات و الصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري

V. المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي في معالجتها للوقائع و البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل الكتب والتقارير و المجلات.....الخ

VI. فترة الدراسة :

للإجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصول الى الاهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

1. الحد الزماني: حددت فترة الدراسة لتمتد وتشمل الفترة ما بين (2000-2017) وهذه الفترة كافية لتحليل ومعرفة وضعية الميزان التجاري الجزائري لهذه الفترة التي كانت فيها تحولات وتغيرات اقتصادية و مامدى تأثيرها على رصيد الميزان التجاري و المتمثلة في :

- دخول الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ في 2005.
- حدوث الازمة المالية العالمية التي برزت سنة 2008.
- تقلبات اسعار البترول في السنوات الاخيرة.

2. الحد المكاني : اخترنا ان تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر .

VII. وسائل جمع البيانات :

لإ تمام هذه الدراسة تم الاستعانة بطريقة تحليل المحتوى لمجموعة من المراجع بالعربية وتقارير و نشرات و كتب و مذكرات ملتقيات ومجالات بالإضافة إلى مواقع إلكترونية معتمدة .

VIII. صعوبات وعراقيل البحث :

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ومن أبرزها ما يلي :تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري ، في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى و كذلك من حيث الوحدة

IX. الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى : " سلمى دوحة " : أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة 2015/2014. انجزت الدراستها خلال أربعة فصول ، حيث الفصل يقدم الاطار النظري ولمفاهيمي لسعر الصرف والفصل الثاني يدرس أثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري ، والفصل الثالث يعرض سبل علاج تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وأخيرا تقديم دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.و النتائج المتوصل إليها تتمثل في : يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي

للصرف، أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول، الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

الدراسة الثانية :" حنان لعروقي " : سياسة سعر الصرف التوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، والتي خلصت من خلال الاشكالية التالية ، مامدى سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي ؟ إلا أنه معظم الدول النامية تعاني اختلال خارجيا هيكليا تصعب معالجته باستخدام ادوات السياسة النقدية واقتناع صندوق النقد الدولي أن سياسة تعويم العملات هي انجع سياسة من أجل إعادة توازن الميزان الخارجي ومحاولة ضبطه على الدول النامية للذهاب في هذا الاتجاه و في الفصل التطبيقي توصلت إلى أن الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الخارجي يتميز بتوزيع السلعي الجغرافي غير متكافئ ، جعل صادراتها شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط لتمركزها حول مورد واحد وهي الصادرات النفطية مقابل التنوع النسبي لوارداتها و التي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

1 – الدراسة الثالثة : "عبد الحميد حمشة "، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

"كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟" وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الجزائر توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للاستفادة من الجبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من أجل التصدير، إضافة الى سعي الجزائر للانضمام الى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري

وقد اعتمدت هذه الدراسة في دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضف إلى ذلك الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

X. هيكل الدراسة :

للإجابة على الاشكالية الرئيسية للبحث والتساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول:

يتناول الفصل الاول : الاطار النظري للميزان التجاري وذلك من خلال ثلاث مباحث تكلمنا في المبحث الاول عن مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات بصفة عامة وكذلك اساسيات حول الميزان التجاري وفي المبحث الثالث وأخيرا التوازن والاختلال في الميزان التجاري .

أما بالنسبة للفصل الثاني : نتناول فيه أدوات و آليات معالجة عجز الميزان التجاري ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث نتناول فيه نوع من أنواع السياسات الاقتصادية التي تعمل بها الدولة من اجل معالجة أي خلل في مستوى الميزان التجاري ، نتناول في المبحث الاول أدوات و آليات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري ،أما فيما يخص المبحث الثاني يخص السياسة المالية و أهم أدواتها و كيف تعمل على علاج العجز الميزان التجاري ،أما في المبحث الاخير فهو يتناول أدوات وآليات السياسة التجارية و كيف تؤثر على الميزان التجاري و الآليات التي تستخدمها في علاجه .

أما الفصل الثالث فقسمناه إلى ثلاث مباحث ،يتناول في المبحث الاول تحليل مكونات الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017، إذ تم تحليل هيكل الصادرات و الواردات كلا على حدى والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الواردات الجزائرية،و معرفة أهم زبائن و شركاء الجزائر لسنة 2017،اما في المبحث تم فيه تحليل رصيد الميزان التجاري و السياسات التي إتبعتها الحكومة للخروج من مشكلت العجز ، و من بين هذه الحلول تخفيض قيمة الدينار الجزائري و ذلك لتخفيض من قيمة الواردات الجزائرية و تشجيع الصادرات للتغلب على مشكلة العجز في الميزان التجاري للدولة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للميزان التجاري

تمهيد :

لكل بلد سلع و خدمات من صادرات وواردات يعتمد عليها لسد حاجيات سكانه حيث الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات في مدة زمنية معينة يعكس مكانة الدولة التجارية مع العالم الخارجي وهذا ما يسمى بالميزان التجاري، فالمعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها الخارجي وإالتزاماتها نحوه ، ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها و إلتزاماتها ، في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولية في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل .ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول الميزان التجاري من خلال المبحثين التالية :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

كل دولة مرتبطة مع العالم الخارجي و ذلك من خلال عدة معاملات ، فالمقيمون فيها أفرادا كانوا أو شركات يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج ، كذالك لاستيراد من الدول الأخرى بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها للأجانب وبالمقابل تعدى لهم خدمات مماثلة من الأجانب ، كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجل أم آجال ، لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه ، لذا فكل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات ، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات ، وغالبا ما يبهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي ، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد و يمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي

المطلب الأول: مفاهيم عامة لميزان المدفوعات.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وكيفية التسجيل فيه.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

أولا : ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة[1].

ثانيا : ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة [2].

ثالثا :ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم أو بيان حسابي ، يتم فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة من الزمن (غالبا السنة) بين المقيمين في الدولة أخرى ،خلال فترة زمنية عادة تكون السنة[3].

رابعا : ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد ، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم[4].

ومنه التعريف الشامل لميزان المدفوعات من خلال هذه التعاريف هو :

(1) – محمد أحمد سريتي – **التجارة الخارجية**– الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 226، 227.

(2)– محمد دويدان – **مبادئ الاقتصاد السياسي**– الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 54.

(3) – علي عبد الفتاح أبو شرار– **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** – دار الميسرة ،عمان ،الطبعة الأولى ،2007،ص 225.

(4) – عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب– **أساسيات الاقتصاد الدولي**– منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، 2001، ص 212.

خامسا : ميزان المدفوعات عبارة عن سجل أو بيان محاسبي منظم و شامل لكل المعاملات الاقتصادية ، التي تتم بين المقيمين في الدولة ، و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة ، عادة ما تكون سنة ، و تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين الحكومات و المواطنين و المؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلتها لبلد أجنبي أخر ، و كذلك المعاملات التجارية و المالية بين الدولة و العالم الخارجي .

الفرع الثاني : الخصائص العامة لميزان المدفوعات.

يتمثل خصائص ميزان المدفوعات على انه :

أولا : على انه سجل ينصب فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا سواء كانت معاملات عاجلة أي فورية أم آجلة تستحق بعدة فترة.

ثانيا : المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد، أي لا يعتبر مقيما من كان في البلد عرضا كالسائح أو الطالب الأجنبي أو الدبلوماسي.

ثالثا : المقيمون قد يكونون أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك و الشركات و المؤسسات.

رابعا : يعتمد في اعتبار الإقامة و ليست الجنسية، فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي الجنسية تجعله مقيما في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وان كان من جنسية أخرى غير جنسية البلد المعني ، إي أن المعاملات التي تتم بين الأفراد مختلفي الجنسيات و لكنهم يقومون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يعني ميزان المدفوعات بتسجيلها ، و عكس ذلك ، فان المعاملات التي تتم بين الأفراد يقيمون في دولة مختلفة ، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة.

المطلب الثاني : آلية و هيكلة ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أوالأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية وما ازد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية و التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

الفرع الأول : كيفية تسجيل في ميزان المدفوعات.

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي. وينشر سنويا أو كل ستة أشهر كما يمكن أن يعدشهريا في بعض الدول.ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس التسجيل بالقيد المزدوج.

أولا/ مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج : والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجية منه ، كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه ، ولا يعنى القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود (أو الفقرات) التصحيح أو التعديل[1].

ثانيا / المعاملات المدينة.هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو التزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة (–) مثل الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتنفه بعض المشاكل منها كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، لأن التفرقة على أساس وإنما يؤخذ باعتبارات أخرى ، جنسية الشخص هي غير قطعية ،وهذا الرباط (الجنسية) غير كافي ، وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعنى إقامة دائمة له ، ومحال لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسية ،مثال أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة ، وبالتالي أن يعتبر السائح أو المبعوث أو الطالب كمقيم بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين متمثلين في هيئات حكومية شركات وطنية ، فروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد،لأنه تشارك في الاقتصاد الوطني .أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامة مؤقتة في هذا البلد مثال : السياح ، المبعوثين الدبلوماسيين والعاملين في القنصليات.

رابعا /مبدأ التقييد: يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج حيث كل معاملات الدولية تحل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة،أي أن كل بند في الجانب الدائن البد أن مقابله بند في الجانب المدين تساوي له والعكس صحيح ،وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية البند أو تمويله يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة ،وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل سهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية و يمكن مقارنة البلدان فيما بينها ، آخذينا بعين الاعتبار وقت تحقيق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما[2].

(1) – هوشيار معروف – **تحليل الاقتصاد الدولي** – دار جديد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ، 2006 ص242.

(2)– محمود يونس محمد – علي عبد الوهاب نجا – **اقتصاديات دولية** – دار الجامعة ، مصر ،2009،ص198،.199

الفرع الثاني : الهيكل العام لميزان المدفوعات.

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا.

و ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما :

الشكل رقم (01) :مكونات ميزان المدفوعات أفقيا.

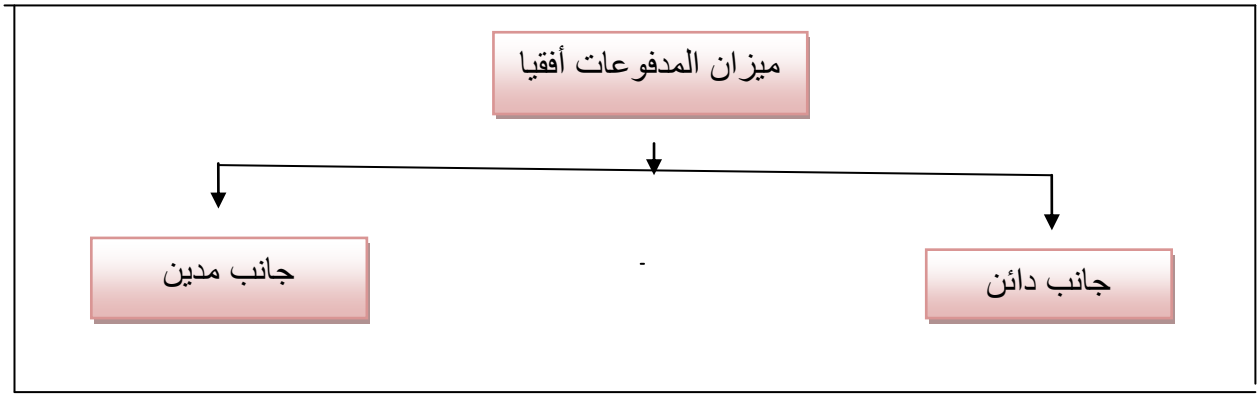

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على زينب حسين عوض الله- **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**- الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 102.

أولا / ميزان المدفوعات أفقيا :

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين :

1 -**الجانب الدائن** : و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2 -**الجانب المدين** : و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

ثانيا / ميزان المدفوعات عموديا :

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة و حسابات وموازين فرعية، حيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية.

و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

1 – حساب العمليات الجارية : وهي تشمل المعاملات الدولية التي يكون من شانها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

1-1 . حساب التجاري : بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب ويقس التجارة المنظورة ، وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وأما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين و السياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة ؛ هذا فضال عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل[1] .

1-2. حساب التحويلات : فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد ، وإذ يترتب عليها دين أو حق معين ، ويشمل هذا الحساب على بند ، واحد هو الهبات والتعويضات ، فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين ، في حين تسجل المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن .

2–حساب رأس المال : حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز دانيه أو مديونية البلد الخارجية ، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد ، وذلك خلال الفترة المحددة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل [2].حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل تشمل رؤوس الأموال المحولة من و إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل ؛ أي لمدة تزيد عن السنة ، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد.

مدينا (–) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات ، وفي مقابل هذه المدفوعات يحمل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ الحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الجانب التي سوف تتحقق كمقوضات نقدية في تاريخ الحق عندما يتم تصفية الاستثمار أما عندما يستثمر الجانب في البلد ؛ أي تواجد تدفق رؤوس

(1) – زينب حسين عوض الله– **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**– الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 102.

(2)– عبد الكريم جابر العيساوي– **التمويل الدولي مدخل حديث**– دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 231..

الأموال للداخل وهنا يقيد دائنا (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات ألنه يتضمن مقوضات نقدية بالنسبة للمقيمتين وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين[1].

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من نسبة العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل.

وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ، وال شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تتشكل في النتيجة حقا أو دينا على الخارج أو بالعكس ، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي[2].

3-حساب عمليات التسوية الرسمية : حيث يسجل حركات (لتدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة ، وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما بعد في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة ، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين ، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن ،أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين[3].

4-حساب السهو والخطأ : وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات ، مرة في الجانب المدين و أخرى في الجانب الدائن أو العكس، وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات ، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا .

إن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي و هنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين ،و يظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات ، و يرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا راجع لحدوث احد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات ،إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثال عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما ، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال .

(1) – كامل البكري – **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل** – الدار الجامعية للنشر الإسكندرية 2008، ص 218 – 220.
(2)– جمال الدين لعويسات – **العلاقات الاقتصادية الدولية والتقنية**– دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 49.
(3) – عبد الكريم جابر العيساوي– **مرجع سابق**– ص 238.

شكل رقم(02): مكونات ميزان المدفوعات عموديا.

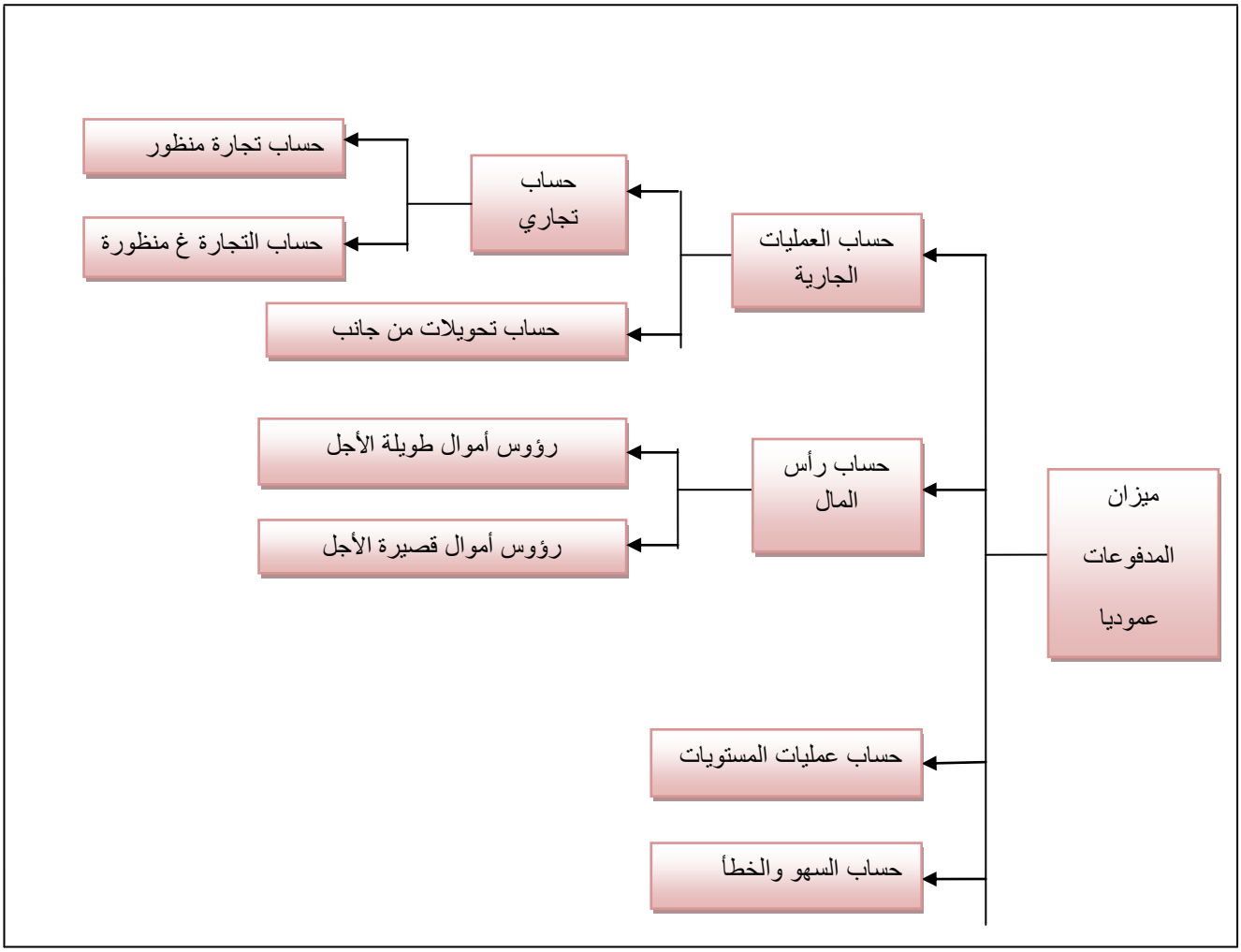

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على زينب حسين عوض الله – **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**– الدار الجامعية للنشر، 1999، ص 142.

المطلب الثالث: أهمية ووظائف ميزان المدفوعات.

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دارسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات.

تكمل أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

أولا / يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :

أن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه من العوامل المؤثرة عليه من خلال حجم الاستثمارات و درجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف.

ثانيا / يظهر القوة المحددة لسعر الصرف:

حيث انه يمثل كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية و ذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية[1].

ثالثا / يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية

رابعا / تقيس الوضع الخارجي للدولة :

حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

الفرع الثاني : وظائف ميزان المدفوعات.

(1) – أحمد مندور– **مقدمة في الاقتصاد الدولي**– دار الجامعة للنشر، مصر، 1999، ص 119.

يقوم ميزان المدفوعات بعدت وظائف نذكر منها مايلي :

أولا : يمثل ميزان المدفوعات أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد ، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية و المالية من الناحية ومن جهة أخرى مسائل التجارة و المدفوعات.

ثانيا : يعتبر ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعنى من حيث هيكله الإنتاجي و هيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما ،كحجم الاستثمارات، و درجة استغلال الطاقة الإنتاجية و مستوى التكاليف و الأسعار، والمستوى العلمي و التقني، و نوعية الإنتاج وغيرها.

ثالثا : يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر و استعمالات السعر الأجنبي .ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات .

رابعا : يتلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

خامسا : يقدم ميزان المدفوعات تصورا عاما على مستوى انكشاف الاقتصادي.لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الدولي ، من خلال قياس اثر المعاملات الاقتصادية الخارجي القاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقد أجنبي تسجل في الجانب الدائن مثل صادرات السلع و الخدمات ،استلام قروض طويلة الأجل ،استلام تحويلات أحادية الجانب .....الخ[1].

المبحث الثاني : أسس نظرية للميزان التجاري.

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية ، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصديراو الاستيراد من الدول الأخرى أضيف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن و وينتج عن هذه المعاملات ، كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة للأجانب ، النقل و التامين وغيرها...الخ استحقاقات مالية متبادلة يتعينتسويتها عاجلا أو أجلا،هذه الحقوق و لالتزامات تقوم في الواقع بالنقود و يتعين لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مد ينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها و التزاماتها ، أدائها في تاريخ معين ومن هنا فان عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات.

(1)- وليد عبدي عبد النبي–**ميزان المدفوعات بوضعه أداة في التحليل الاقتصادي**– دراسة البنك العراقي ،المديرية العامة الإحصاءات بدون سنة، العراق،ص 18.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه.

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف دول في العالم والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كبيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة زراعية أو صناعية ،استهلاكية أو رأس مالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية ،أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري .

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري.

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد:

أولا : يعرف على أنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها[1].

ثانيا : هو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما و الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت مستوردة أو المصدرة[2].

ثالثا : هو أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات[3].

رابعا : كذلك هو جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما والذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت مستوردة أو المصدرة[4].

ومنه التعريف الشامل لميزان المدفوعات من خلال هذه التعاريف هو :

خامسا: يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلل فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية[5] :

رصيد الميزان التجاري إجمالي = صادرات البلد (X)- إجمالي واردات البلد(Y)

1 **الميزان التجاري الايجابي:** صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن فائض في الميزان أو ما يسمى (الفائض التجاري).

(1)-جيميس جوراتني، ريجاردج استروب- **الاقتصاد الكلي**- ترجمة و تعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 543.

(2)- جمال عبد الناصر- **المعجم الاقتصادي**- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 387.

(3)- هوشيار معروف، **مرجع سابق**، 246.

(4) - جمال عبد الناصر- **مرجع سابق**- نفس الصفحة.

(5) – هوشيار معروف – **نفس المرجع سابق** – ص 246.

2 **الميزان التجاري السلبي:** يعني أن البلد الذي يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى العجز التجاري ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل حدث دوري مرتبط بدور الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح أقسام الميزان التجاري.

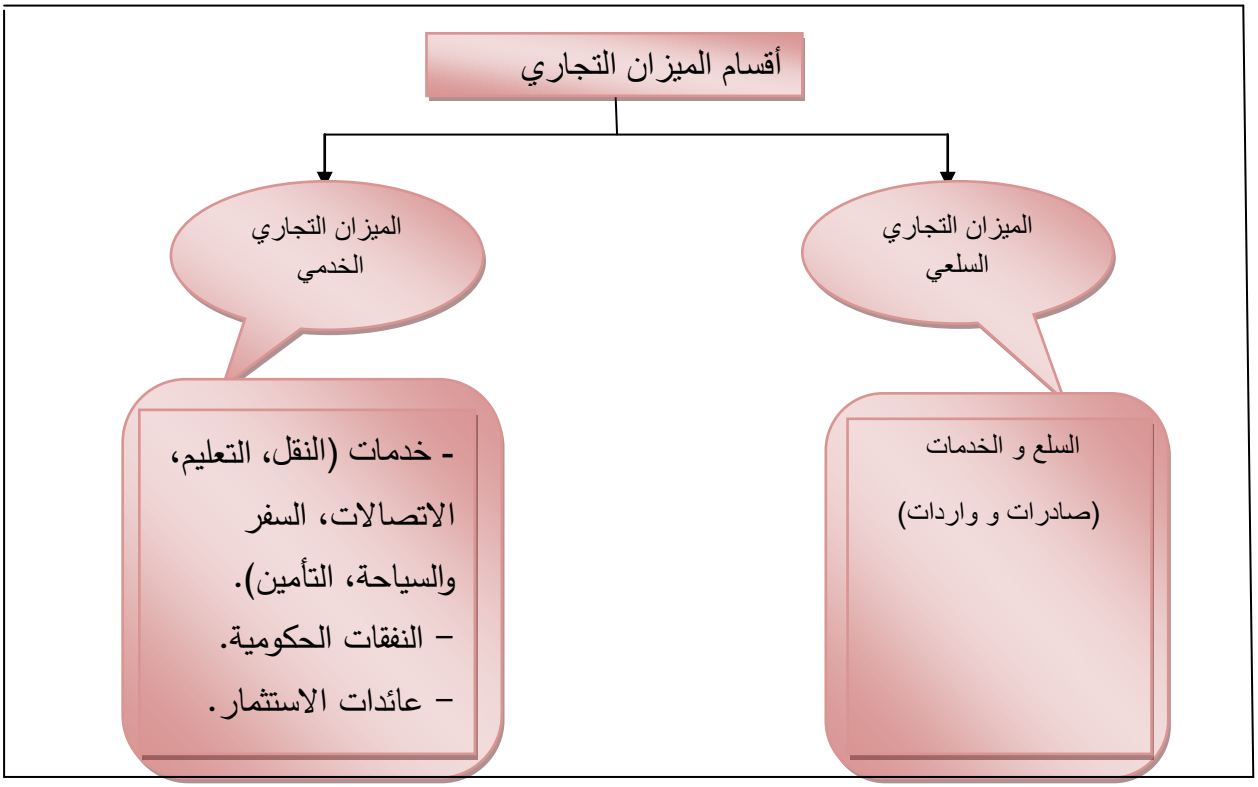

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على هوشيار معروف – **تحليل الاقتصاد الدولي** – دار جديد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ، 2006 ص ص 240،241 .

أولا/الميزان التجاري السلعي :ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية) .

ثانيا /الميزان التجاري الخدمي : و يطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة ، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ، السياحة ، التأمين ، دخول العمل ، عوائد رأس المال)[2].

و يضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في :

(1)- **نفس المرجع سابق** – ص،ص 239،240 .

(2)- سلمى دوحة – **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، غير منشورة، بسكرة ، 2015/2014،–ص ص 20، 21.

1 **خدمات النقل** :تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها ، سواء برية أو الجوية وفي الجانب المدين ، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال و سائل النقل .

2 **خدمات التعليم** :هي نفقات و مصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة ,و يتم تسجيلها في الأجانب المدين ,أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد .

3 **اتصالات** : تتمثل في خدمات البريد والاتصالات ،حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن ،إما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين .

4 **السفر و السياحة** : يغطي كافة السلع و الخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة لإقامتهم ، سواء تم الاستهلاك هذه السلعة و الخدمات حالا أو في وقت لاحق ، و يعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل و الاستجمام، العلاج أو المشاركة في المناسبات ،مؤتمرات ....الخ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن ,أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين .

5 **التأمين** : يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة و الحوادث المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتامين، أما المبالغ المستحقة عند تحدث الحادث المؤمن

عليه، فالمبالغ المدفوعات إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن ، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

6–نفقات الحكومية : هي نفقات الحكومية المحلية بالخارج ، أو الحكومات الأجنبية في البلد و تتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات.....إلخ ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين و نفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

7–خدمات أخرى : تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات و المدفوعات التي تسجل فيما سبق من حسابات ، نذكر منها : نفقات الإعلان و الأفلام العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

8–عائدات الاستثمار : هو الدخل الذي يعود لأصول مستثمرة، ويتمثل في :

8-1.الدخل من الاستثمار المباشر، أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره و الأرباح الموزعة.

8-2.الدخل الذي يعود إلى المستثمرة من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية القروض المقدمة إلى الشركات و الهيئات، الأوراق المالية و الاكتتاب في أسهم و رأس مال الشركات.

و يكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد و أرباح ، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية و الأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن في البلد المدين .

8-3.أما بالنسبة للجانب للاقتصادي للميزان التجاري ، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض و الثاني يتمثل في العجز، وعلى الرغم من الميزان التجاري ليس إلا جزء من ميزان المدفوعات ، ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك دلالة كبيرة في رصيد الايجابي و السلبي ، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل

صحية في الاقتصاد المعني ، فهو يشير أولا إلى الطاقة الايجابية الواسعة و الفائضة عن الحاجيات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة و هذا يعني كفاءة في عملية الإنتاجية من حيث التكلفة و الجودة و التلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية و بما يفوق السلعة المماثلة الآتية من البلدان الأخرى ، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطا ته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على قدرتها الشرائية، كما يعني الاستمرار في بناء قدرا إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته و زيادة صادراته[1].

الفرع الثالث: العجز والفائض في الميزان التجاري.

أولا / حالة الفائض في الميزان التجاري:

1- يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة، وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قِبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدّر أكثر مما تستورد؛ مما يعني حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضاعتها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي، وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب؛ مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

2- ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معين والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة واقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأحرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

3-التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يُظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات ؛ مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد ، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة , وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان ، فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد ؛ مما يزيد من الطلب عليها ويرتفع سعر العملة، ولكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف ذلك إلى حد تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد، مما يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري[2].

(1)- حنان لعروق- **سياسة سعر والتوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم لاقتصادية ،غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004-2005.- ص 7.

(2) - الميزان التجاري و شرح و سيناريو متاح على http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php?t=5655 : تاريخ الاطلاع 13-03-13

ثانيا / حالة العجز في الميزان التجاري :

1-حالة عجز الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات؛ مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يُدخل الدولة، فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد.

2-وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

3-إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا، لكن في حال كان هناك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني أن الاقتصاد بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن وارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات، وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة، وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي :

الفرع الأول : مؤشرات الاقتصادية الكلية .

أولا/التضخم : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات ، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية ، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[1].

ثانيا/معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية ، كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها[2].

الفرع الثاني :المؤشرات الاقتصادية الفرعية.

أولا/تغيرات أسعار الفائدة :التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج

(1) – بسام الحجاز- **العلاقات الاقتصادية الدولية**- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

(2) – برشيش السعيد- **الاقتصاد الكلي**- دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 69.

المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

ثانيا /سعر الصرف : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

المبحث الثالث : الاختلال في الميزان التجاري.

حدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن ،أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان ، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى(التزامات الدولة على الخارج).

المطلب الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها ،بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية :

الفرع الاول : الأسباب اقتصادية : وتتمثل في :

أولا– التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة اكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة ، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

(1)– بسام الحجاز– **العلاقات الاقتصادية الدولية** – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003. ص 64.

ثانيا–أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات ، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية ، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية[1].

ثالثا– أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر الدولة ،ومن بين هذه الأسباب نذكر:

1. الأزمات الاقتصادية المتكررة : التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة

2. تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا : وهذا من شانه التأثير على ظروف العرض و الطلب ، بالإضافة إلى تأثيره على التجارة الخارجية.

3. العوائق التجارية : التي من شانها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات و الواردات[2].

الفرع الثاني : أسباب غير اقتصادية : والمتمثلة في:

أولا– عوامل طبيعية : الإختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات ، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية ، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة إرادتها من السلع الضرورية.

ثانيا–التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية ، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج ، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة ، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية ، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي

(1) – الحسني عرفات تقي: –**التمويل الدولي**– دار مجدلاوي ، الأردن، 1999، ص 129.

(2) – زينب حسن عوض الله– **نفس المرجع السابق**، ص 101.

تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية ، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري ، وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدولة النامية[1].

ثالثا–الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من اثر على الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

رابعا–النمو الديمغرافي : حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور و التي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج و بالتالي تدهور القدرة الشرائية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها .

خامسا– الإضرابات العمالية : التي يكون لها اثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية ، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات ، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعية الموجة بالدرجة الأولى للتصدير[2].

المطلب الثاني : أنواع الاختلال في الميزان التجاري.

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

الفرع الاول :الاختلال الطارئ : يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا ، وذلك عند أوضاع وظروف معينة ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية ، فمثلا إذا كانت الدولة معتمدة على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفي الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري ، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري ، كما يمكن أن يحدث أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفي الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري ، أو أي حالات استثنائية أو طارئة[3].

(1)– عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب– **أساسيات الاقتصاد الدولي**– منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123.

(2) – زينب حسن عوض الله– **مرجع سابق**– ص 102

(3) – فليح حسن خلق– **العلاقات الاقتصادية الدولية**– مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2011، ص 122.

الفرع الثاني :الاختلال الدوري : وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية ، حيث تتغير هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة الازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية ، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم وعلى العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشا طها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة ، أي أن هذا الخلل مرتب بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها ، لذا فهو اختلال مرتب بفترة هذه الدورة [1].

الفرع الثالث :الاختلال الدائم :وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة ، وين بق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة،ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في نشاطاتها الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونة، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر[2].

وفي الأخير نستخلص الفرق بين هذه الإختلالات في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) الفرق بين أنواع الاختلال في الميزان التجاري.

	حسب النظام السائد الدولة	حسب الظروف الاقتصادية	حسب المدة
الاختلال الطارئ	الدول الزراعية	– ظروف مناخية غير ملائمة. – الحروب.	– مؤقتا – حالات استثنائية
الاختلال الدوري	الدول الرأسمالية (المتقدمة)	– تقلبات في النشاط الاقتصادي. – نتيجة الرواج والازدهار	– فترات طويلة –بشكل مستمر
الاختلال الدائم	الدول النامية	–ضعف التنوع في الأنشطة الاقتصادية. –ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة	– فترات طويلة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي زينب حسن عوض الله –**الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا** – الدار الجامعية للنشر ،1999ص ص129، 130.

(1)– محمد عبد العزيز عجيمية– **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**– بدون دار النشر، بدون سنة النشر،ص 51.

(2) – زينب حسن عوض الله– **مرجع سابق**– ص 129، 130.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل التوصل إلى معالجة موضوع ميزان المدفوعات و الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، وكذلك معرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، بالإضافة إلي كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية .

وكذلك تطرقنا إلى الميزان التجاري كونه أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات ، فالفائض في الميزان التجاريوالعجز التجاري في كلتا الحالتين يكشفان عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه. فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ولهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي، وان لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

أما بالنسبة للقيود المباشرة والمتمثلة في الرسوم الجمركية ونضام الحصص ففي حالة العجز تزيد الرسوم وتحدد الحصص أما في حالة الفائض فيكون العكس.

من خلال التعرض إلى الميزان التجاري بصفة عامة ، والتعرف إلى كل ما يخص جوانبه وكل التغيرات التي تطرأ عليه و العوامل المؤثرة فيه في الفصل الأول ، أما في الفصل الثاني سنقوم بتخصيص الدراسة على آليات و أدوات السياسة الاقتصادية معالجة العجز في الميزان التجاري .

الفصل الثاني :

أدوات وآليات علاج عجز الميزان التجاري

تمهيد :

تلعب السياسة الاقتصادية العامة للدولة دورا هاما بأثير على النشاط الاقتصادي ،وهي تعتبر من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائما حولها ،حيث تتبنى هذه السياسة لأي بلد على عدة ركائز من أهمها السياسة النقدية، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية هي أكثر فاعلية ، كما نجد مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،في حين يرى مؤيدو سياسة التجارة الخارجية هدفها الأساسي يكمل في تحقيق التوازن الخارجي من خلال الحساب الجاري فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق عدد هائل من الأهداف الاقتصادية.

حيث تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغيرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية أو في حالات العجز انتهاج سياسة انكماشية.

تعمل السياسة المالية على تحقيق النمو المتوازن وتستخدم في علاج أي الضغوطات على المستوى الاقتصادي من خلال التأثير على النفقات العامة والإيرادات.

تستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة الوطنية إلا أن هذه الأخيرة يختلف حولها الاقتصاديون فهناك من يرى أنها تتحقق من خلال الحرية الاقتصادية أي عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط التجاري مستندين في ذلك إلى مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم ،وهناك من يرى أن هذه المصلحة تتحقق من خلال تقييد التجارة الخارجية استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها حماية الصناعة الوطنية الناشئة ،إلا أن المزج بين هذين الموقفين هو السائد في أغلب الأحوال ، وخاصة مع بروز منظمة التجارة العالمية، و من خلال هذا الفصل نقوم بدراسة أدوات علاج عجز الميزان التجاري كما يلي .

المبحث الاول : أدوات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.

المبحث الثالث : أدوات السياسة التجارية في علاج عجز الميزان التجاري.

المبحث الأول : أدوات و آليات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد و الائتمان مصطلح السلطات النقدية ،وهي تتكون من البنك المركزي و الخزانة العمومية ووزارة المالية ،ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية ،و يقوم باستخدام عدة أدوات لتحقيق أهداف من اجل معالجة أي خلل يحدث على المستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.

تؤثر السياسة النقدية على الميزان التجاري وذلك بطرق غير مباشرة حيث تسعى هذه السياسة أثناء معالجة الميزان التجاري على تحقيق عدة أهداف منها أهداف رئيسية تتمثل في (إستقرار سعر العملة ،تشجيع النمو الاقتصادي ،مستوى الأسعار ،تحسين ميزان المدفوعات) وأخرى أهداف ثانوية والتي سنتناولها من خلال هذا المطلب و التي تتمثل في (معدلات الفائدة ،الكتلة النقدية ، سعر الصرف).

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

هناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي :عمليات السوق المفتوحة و التي تؤثر على الكتلة النقدية ، و المتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصومة ،و التغير في متطلبات الاحتياطي و التي تؤثر على المضاعف النقدي.

أولا / سياسة إعادة الخصم:

1- ماهية سياسة معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات[1].

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية و التي سبق و أن خصمتها للغير[1].

(1). – عبد المنعم السيد علي –**اقتصاديات النقود والمصارف** –الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، ص 397.

ويستخدم سعر إعادة الخصم للتأثير على كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي، وكلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

2- تأثير معدل إعادة الخصم على الميزان التجاري .

يرتبط تحديد سعر إعادة الخصم بظروف سوق القروض، وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات[2].

3- فعالية معدل إعادة الخصم :

بدأت درجة فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى ، و لكن خلال الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل الخصم إلى الوراء و هذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود إلى جملة من الأسباب وهي :

2 - 1 - فعالية هذه الأداة تستلزم وجود علاقة بينه و بين باقي أسعار الفائدة في السوق. فكل تغير في هذا المعدل يجب أن يؤدي إلى تغيرات مماثلة في أسعار الفائدة في السوق. وهذا يتوقف على وجود أسواق نقدية منظمة، و هذه الأسواق من الصعب توفرها خصوصا في الدول النامية التي تتسم أسواقها النقدية بالضيق و يقل التعامل بالأوراق التجارية و هذا يعيق العمل بمعدل إعادة الخصم.

2- 2- يتطلب نجاح هذه الأداة ضرورة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على ما يلزمها **من قروض أو إعادة** خصم ما لديها من أوراق تجارية.لكن البنوك التجارية لا تتقدم إلى البنك المركزي للقيام بعمليات إعادة الخصم و إذا كانت تتمتع بسيولة مرتفعة و تستطيع الاعتماد على نفسها في تغطية القروض الممنوحة وهذا بدون شك يقلل من فعالية هذه الأداة[3].

2-3- تفترض هذه الأداة إن كل تغير فيها يؤدي بالبنوك التجارية إلى تغيير أسعار الفائدة ، إلا أن هذا لا يحدث دائما ، إلا إذا اضطرت البنوك التجارّية للاقتراض بمعدل إعادة خصم مرتفع ، أما في حالة توفرها على احتياطات نقدية عاطلة قبل تغير من أسعار الفائدة و تفضل إقراض تلك الأموال العاطلة لأنها ليست في حاجة للبنك المركزي في هذه الظروف.

(1) - سليمان مجدي - **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام** - دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص 107.

(2)- موفق السيد حسن- **نفس المرجع السابق**- ص 75.

(3)- محي الدين غريب - **اقتصاديات النقود البنوك** - مكتبة القاهرة الحديثة ،1972،ص 81،82.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها معنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تؤخذ بعين الاعتبار، و

الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.[1]

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة.

سنتناول في هذا الفرع سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1- تعريف سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية[2]، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة ، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة[3].

بمعنى دخول البنك إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية والخاصة، وذلك بهدف التأثير على حجم السيولة لدى البنوك، بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

2- تأثير سياسة السوق المفتوحة على الميزان التجاري.

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية (الكتلة النقدية) ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية، ويركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود وعرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة، وذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات(الميزان التجاري) ككل[4].

3- فعالية سياسة السوق المفتوحة .

(1)- جامع أحمد ,النظرية الاقتصادية- **التحليل الاقتصادي الكلي**-دار النهضة العربية,1973 ،ص441.

(2) - قدي عبد المجيد- **المدخل إلى السياسات الاقتصادية**- الكلية دار تحليلية تقسيميه للنشر و التوزيع ، ص90

(3)- كمال الغالي - **مبادئ الاقتصاد المالي**-,الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة دمشق، 1968، ص364.

(4) - موفق السيد حسن – **نفس المرجع السابق** – 76.

تتفوق السياسة السوق المفتوحة على غيرها من السياسات الأخرى و ذلك من خلال عدت خصائص نذكر منها مايلي:

3-1- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي.

3-2- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية إعادة شراء للأوراق المالية و يتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة ،بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء و هذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان ،و بالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.

3-3-إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب أثار في التوقعات ،و كما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية شراء للأوراق المالية ،و هذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد[1].

ثالثا: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري.

1 -تعريف سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري.

هو نسبة من الاحتياطي التي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، وتتحكم فيها حسب الوضع الاقتصادي السائد[2].

2 -تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري (القانوني) على الميزان التجاري.

إن مقدرة البنك التجاري الافتراضية تعتمد على ما تملكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه ،وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك و لكن تقوم باستخدامها كالقيام باقتراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية و التجارية ،ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع ،و تحدد من طرف البنك المركزي فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فان البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري ،و أحيانا

(1).- Hary.Hatchin son .Income.Employmentand Economic Growth.Hall Inc.1984.P181

(2)-موفق السيد حسن – **المرجع السابق** – ص 76.

يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة ،و بالتالي التأثير على عملية خلق النقود و انخفاض حجم الائتمان و العكس[1].

وهكذا فان سياسة تغير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأنها تعمل كمنظم للمعروض النقدي.

3 -فعالية أداة الاحتياطي القانوني .

أثناء تقيمنا لفعالية و نجاح أداة الاحتياطي القانوني نستخلص مايلي:

3-1- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في مهلة محددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من اجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض و الاستثمارات و خفض حجم الودائع.

إما في أوقات الكساد فان تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، و بسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض

و تقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد و المؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد ، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى لتشجيع زيادة طلب القروض[2].

3-2- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على حد سواء،كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات ،غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان و لجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية.

3-3- ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر و أقل كلفة من سياسة إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية و خاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية و نقدية واسعة[3].

(1)- د.صالح مفتاح -**النقود و السياسة النقدية (المفهوم،الأهداف،الأدوات)**)- لطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005 ،الجزائر،ص153.

(2)-علي حافظ منصور- **اقتصاديات النقود و البنوك –** دار الثقافة العربية،1998،الاسكندرية، ص195.

(3)- عبد الحميد قاضي - **السياسة النقدية و البنوك و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية** - مصر المعاصرة ،العدد355 ،يناير 1974، ص16.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية .

من أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي [1].

أولا: سياسة تأطير الائتمان.

1 -**تعريف سياسة تأطير الائتمان :**

1-1.بمعنى إجراء تنظيمي تقوم بموجبة السلطات النقدية بتحديد سقوف القرض.

1-2. تهدف سياسة تأطير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونيا ألا وهي القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، و تكون ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد من نوع اقتصاد الاستدانة ويسمى أيضا تخصيص الائتمان و استخدام في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان[2].

2- تأثير سياسة تأطير الائتمان على الميزان التجاري:

تستخدم هذه السياسة أساليب الأغراء من خلال منح المصارف تسهيلات معينة، بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين، كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف، بالإضافة لاستخدام أساليب الرقابة على الائتمان[3].

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض.

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

1- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية ، و الجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض و تكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة.

(1.)- أكرم حداد ، مشهور مذلول – **النقود والمصارف** – دار وائل للنشر ،2008، لبنان، ص 191.

(2) - Jean –Pierre patit . monnoie. institutionsfinaciere et politiqure .5editions.Economica.1993.P398

(3) - موفق السيد حسن – **التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية** – جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق، 1999، ص 77.

2- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي، كما يمكن أن يفرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم.

3- تحديد حد أعلى الائتمان باستخدام بطاقات الائتمان ، فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى الائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة لانتشار.

4- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي،و الغرض منه كبح الطلب على البضائع و هذا في فترات التضخم.

5- رقابة الائتمان العقاري، ونقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كتقييد إقامة المنشآت الصناعية مثلا.

ثالثا: الإقناع الأدبي.

عبارة عن نصائح وإرشادات يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه.

وهذه الوسيلة يتم استعمالها من قبل البنك المركزي بأسس ودية مع البنوك التجارية ، حيث يقوم البنك المركزي بطلب خفض أو زيادة حجم الائتمان في مجال محدد ، دون أن يستعمل الطرق الرسمية التي يمكن له أن يلجأ إليها،فإذا لاحظ البنك المركزي أن البنوك التجارية قد أفرطت في منح الائتمان فإنه يطلب منها التخفيض من حجمه،و هذا دون اللجوء إلى استعمال أي وسيلة من الوسائل التي يمكن له أن يستخدمها مثل نسبة الاحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم....الخ ، وبطبيعة الرابط بين البنك المركزي والبنوك التجارية فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة بالإقناع الأدبي ، أي بإطاعة بنك البنوك و الخضوع لأوامره الصادرة التي تخدم الاقتصاد الوطني ، و عليه نلاحظ أن هذه الأداة المتمثلة في وسيلة الإقناع الأدبي التي يستعملها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية بتوجيه الائتمان للأوجه التي يريد أن يقوم بدعمها سواء كانت قطاعات صناعية أو فلاحية حيث يتوقف دعم هذه القطاعات على السياسة الاقتصادية التي تسطرها الدولة ، وخلاصة القول أن البنك التجاري ملزم بقبول سياسة الإقناع الأدبي ، وكل التوجيهات التي يقرضها بنك البنوك بكل ما يتعلق بمنح الائتمان وتوجيهه للاستعمال في القطاعات المتنوعة[1].

نستخلص في الشكل التالي أدوات السياسة النقدية التي تعمل على تصحيح و معالجة العجز في الميزان التجاري

(1) – الموسوي ضياء مجيد- **اقتصاديات النقود و البنوك** – مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2000،ص ص39 ، 40.

الشكل رقم(04) أدوات السياسة النقدية.

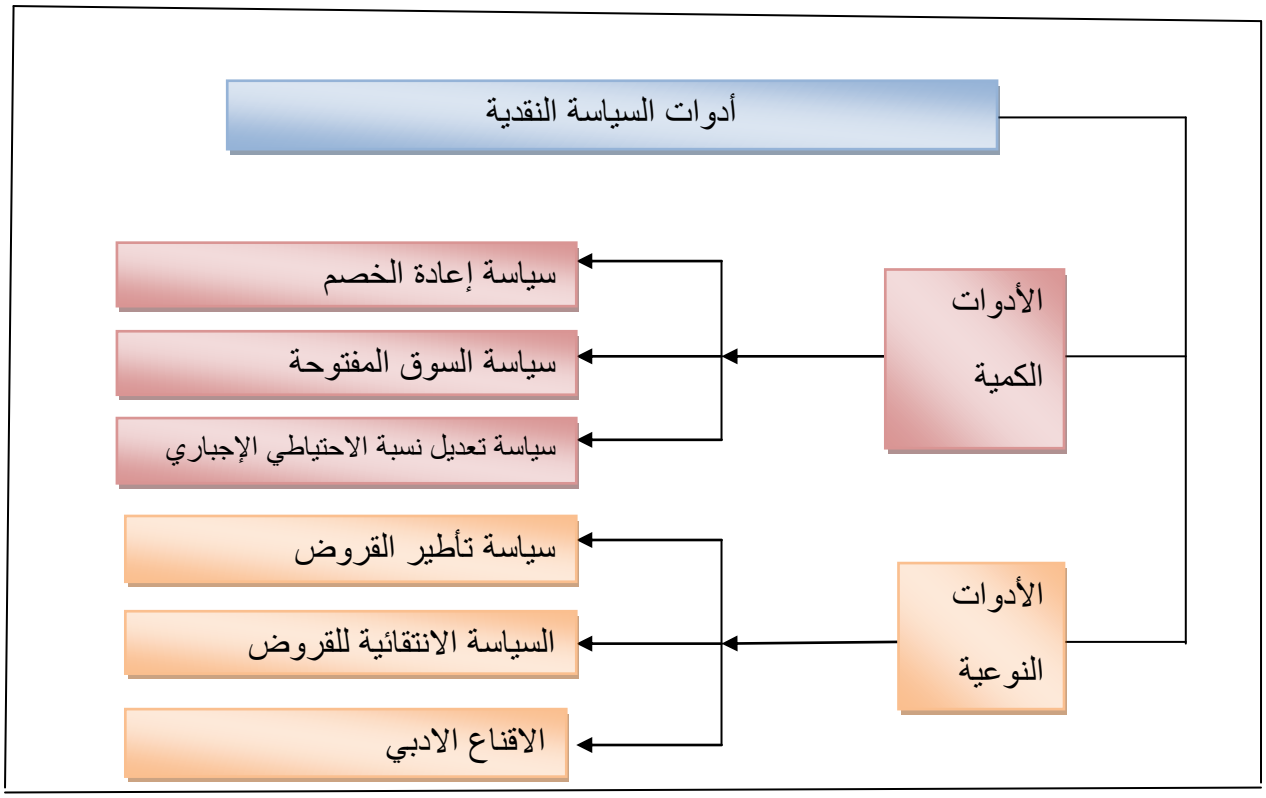

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على (د.صالح مفتاح،**النقود و السياسة النقدية (المفهوم،الأهداف،الأدوات)**، الطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع،2005 ،الجزائر،ص153.

المطلب الثاني : آليات السياسة النقدية في علاج عجز الميزان التجاري.

للسياسة النقدية عدة آليات و إجراءات تستعملها في علاج العجزالذي يحدث على مستوى الميزان التجاري ، حيث توثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري ،وذلك من خلال دورها الذي تلعبه من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري.

الفرع الاول :الآليات للسياسة النقدية (الآليات الكمية) في علاج عجز الميزان التجاري.

أولا : تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات[1].

(1) – فليح حسن خلف – **مرجع سابق** – ص 191.

ثانيا : يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات(الميزان التجاري)، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في العجز في ميزان المدفوعات[1].

الفرع الثاني : الآليات للسياسة النقدية (الآليات النوعية) في علاج عجز الميزان التجاري.

وفي حالة حدوث عجز في ميزان التجاري ،عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات المحلية وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس ، ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (05):التعديل عن طريق سعر الصرف

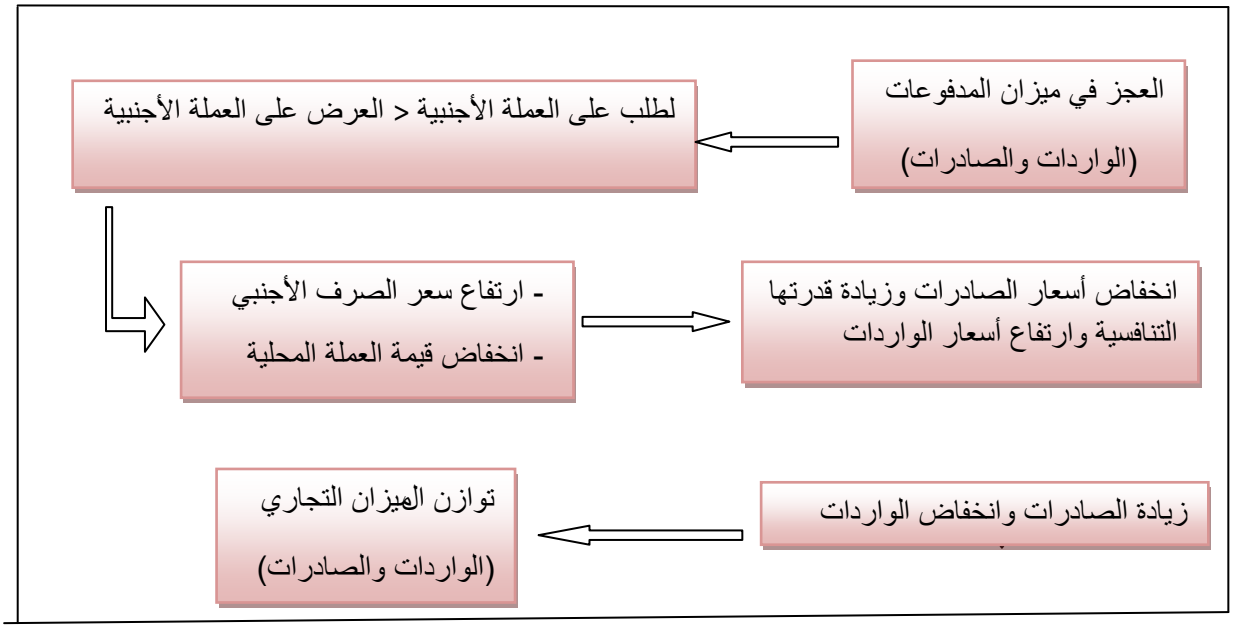

المصدر: محمد سيد عابد – **التجارة الدولية** – مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر، 1999 ص 320.

(1)- عبد المطلب عبد الحميد– **اقتصاديات النقود والبنوك**– الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص275.

كما يمكن للسياسة النقدية تؤثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري ، وذلك من خلال دورها الذي تلعبه في تحسين ميزان المدفوعات،والتي العمل على رفع أسعار الفائدة ، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.

من خلال هذا المبحث سنتناول أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لتأثير على مستوى الطلب الكلي للمحافظة على نموها الاقتصادي ،وهي تتضمن فيما تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها و النهوض بالاقتصاد الوطني و تسوية الخلل في الميزان التجاري .

المطلب الأول : أدوات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.

تعتبر السياسة المالية جزء من سياسة الدولة التي تتعلق بتحقيق إيرادات الدولة وذلك عن طريق عدت وسائل مثل الضرائب و غيرها ،و كذلك تقوم بالتقرير على مستوى إنفاق هذه الإيرادات ،ومن خلال هذا المطلب سنتناول أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة للحفاظ على توازن ميزانها التجاري.

الفرع الأول : سياسة القروض العامة (الدين العام).

1- تعريف القروض العامة :

وهي مورد من موارد المالية في ميزانية الدولة ، وأداة تمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه[2].

(1)- هيل الجنابي، رمزي يسع أرسلان – **مرجع سابق** – ص261.

(2)- عبد المنعم فوزي- **المالية العامة والسياسات المالية** – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص307.

2 -**أنواع القروض العامة**. موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم(06) أنواع القروض العامة.

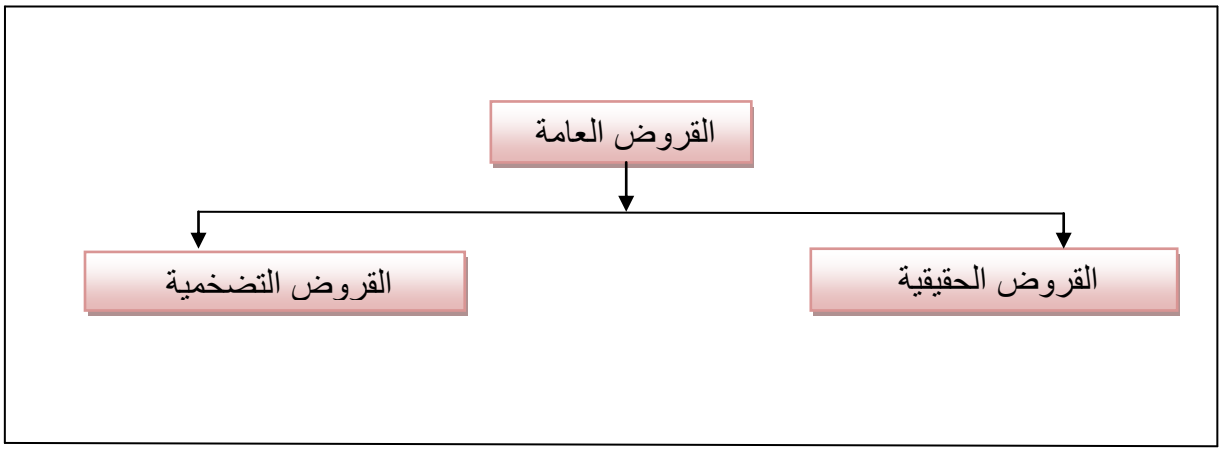

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الروبي نبيل- **نظرية التضخم**- المؤسسة الثقافية الجامعية ،الطبعة الاولى ،2007، ص445.

3-1- القروض الحقيقية. وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة ، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3-2- القروض التضخمية. وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة ، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني[1]، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم ، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الائتماني الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات ، كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة ،تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2]

(1) - الروبي نبيل- **نظرية التضخم**- المؤسسة الثقافية الجامعية ،الطبعة الاولى ،2007 ،ص445.

(2)- عناية غازي حسين- **مرجع سابق**- ص170.

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق الرقابة الضريبية.

أولا :تعريف الضريبة.

1- تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة"[1].

2- تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، فهي تعتبر مصدر من مصادر النفقات العامة.

ثانيا : تأثير الرقابة الضريبية.

من خلال الضرائب تحصل الدولة على الإيرادات العامة، مثلا يترتب عليه أثار اقتصادية واجتماعية معينة. من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، إما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا التحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية[2].

الفرع الثالث: سياسة الإنفاق العام.

1 -تعريف : هو عبارة عن السلوك المالي للحكومة والذي يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي تخص منها:

1-1.تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: وهذا كون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يفرضها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي يمكن أن تكونها أن تذهب في الإنفاق إلى أبعد الحدود لما يمكن أن يحدث من أثار سلبية كالتضخم ويمكن أن تزيد في الإنفاق العام بصفة غير إرادية كالحروب الأهلية والخارجية والنكبات مثلا .

1-2. إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

1-2-1. نفقات الخدمات العامة[1]

(1) – طارق الحاج- **المالية العامة**– دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص47.

(2) – عبد المنعم فوزي –**مرجع سابق** – ص310.

1-2-2.نفقات الأمن و الدفاع.

1-2-3.نفقات الخدمات الاجتماعية.

1-2-4.نفقات الشؤون الاقتصادية.

المطلب الثاني :آليات السياسة المالية في علاج عجز الميزان التجاري.

يرى المفكرين الاقتصاديين أن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يظهر على مستوى ميزان المدفوعات في صورة عجز أو فائض يأتي من التقلبات الحادة في الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا تمكنت الدولة من تحقيق التوازن على مستوى هذين الأخيرين من خلال الأدوات السابقة الذكر، فان الدولة ستتمكن من إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفرع الأول :التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية) :

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال ، وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع ميزان التجاري وتقوم على عدة شروط مثل :

أولا : ثبات سعر الصرف .

ثانيا : جمود الأسعار.

ثالثا : الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

وتصحيح ميزان التجاري حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان التجاري يكون كما يلي :

(1) – محمود إبراهيم الوالي– **علم المالية العامة**– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص36..

شكل رقم (07) : آلية التصحيح عن طريق الدخل.

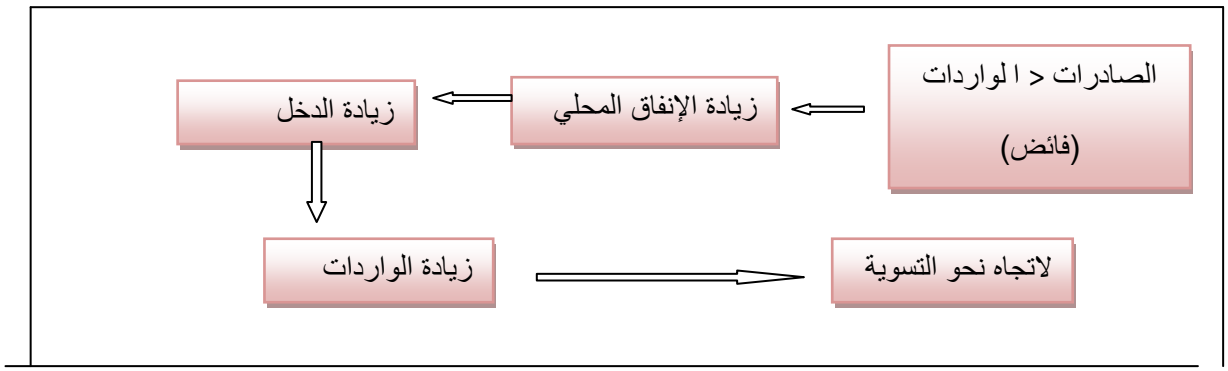

المصدر : محمد راتول – **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي** – أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، (2005) ص 45.

الفرع الثاني : التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات.

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات(الميزان التجاري) والدخل القومي فتغير أحداها يؤدي الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي زيادة الإيرادات يزداد العجز في ميزان المدفوعات(الميزان التجاري). إلى تغيير الآخر ، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات على العكس من ذلك فان مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات(الميزان التجاري) ، وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في الميزان التجاري من خلال الانكماش والتضخم المحليين ، فإذا كان هناك عجزا في الميزان التجاري فان الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجو د فائض في ميزان المدفوعات(الميزان التجاري)[1].

المبحث الثالث:التصحيح عن طريق أدوات السياسة التجارية.

اختلف العديد من الاقتصاديين حول الهدف الأساسي للسياسة التجارية بأنها تقوم بتحقيق المصلحة الوطنية . فهناك من يرى أنها تتحقق من خلال الحرية الاقتصادية أي عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط التجاري مستندين في ذلك إلى مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم ،وهناك من يرى أن هذه المصلحة تتحقق من خلال تقييد التجارة الخارجية استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها حماية

(1) – موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى– **التمويل الدولي**– دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص 23.

الصناعة الوطنية الناشئة ،إلا أن المزج بين هذين الموقفين هو السائد في أغلب الأحوال ، وخاصة مع بروز منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن اتفاقية الجات حيث أصبحت السياسة التجارية تسير باتجاه التحرير لكن بصفة تدريجية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء ، أي يسمح باستخدام بعض القيود التجارية ، و ما يتعلق بالسياسة التجارية في ظل الحماية و في ظل التحرير و من خلال المنظمة العالمية للتجارة سيتم تناولنا في هذا المبحث عن أهم أدوات السياسة التجارية و التي تتمثل في الأدوات تقليدية و أخرى حديثة.

المطلب الأول : الآليات التقليدية للسياسة التجارية .

للسياسة التجارية عدة أدوات و أساليب في معالجة أي خلل يحدث على المستوى الاقتصادي لأي دولة ما وفي هذا المطلب سوف نوضح ذلك في:

الفرع الأول : الأدوات السعرية للسياسة التجارية.

تشكل الأدوات السعرية من أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عمليات التبادل الدولي ، وهي بدورها تتكون من الأدوات التالية : الرسوم الجمركية ، سياسة الإغراق ، الإعانات ، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي .

أولا. الرسوم الجمركية :

1.تعريف: التعريفة الجمركية هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة ، ولها اثر في جعل المنتجات المحلية أكثر المنافسة ، وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم (تعريفة الجمركية)[1].

2. أنواعها:

هناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم و هناك الرسوم الإسمية و الرسوم الفعالة .

(1) - يونس محمود – **اقتصاديات دولية** – الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 124.

2-1- من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية : نميز بين.

2-1-1-ا لرسوم القيمة : فهي تتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

2-1-2- الرسوم النوعية : وتتحدد هذه الرسوم على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن .

2-1-3- الرسوم المركبة : إما هذه الرسوم فهي مزيج بين الرسم القيمي والنوعي.

2-2- *من حيث الهدف المنشود من الرسم :* نميز بين:

2-2-1- الرسوم المالية : فهي التي تهدف إلى تحقيق إيراد لخزينة الدولة .

2-2-2-الرسوم الحمائية : وهي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

2-3- من حيث مدى حرية الدولة في فرضها : نميز بين. :

3-2-1- التعريفة المستقلة: وهي التي تنشا تبعا لتشريع داخلي ، بمعنى أن الدولة هي التي تقررها بمحض إرادتها .

3-2-2- التعريفة الاتفاقية : التي تنشا بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول[1].

3- آثار الرسوم الجمركية على الميزان التجاري :

من المعروف أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا يمهل أثر التغير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات ومن هنا فان النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد، كما أن فرض الرسوم الجمركية على سلع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراء مماثل مما يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية[2].

(1)- محمود يونس – **مرجع سابق** – ص ص 123،124.
(2) - زينب حسن عوض الله – **مرجع سابق** – ص 289.

ثانيا : سياسة الإغراق وآثارها.

وهي احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الائتمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ،وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن مستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل ، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت .

1.مفهومه: هو بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو إذن نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة و الآخر منخفض في السوق الخارجي[1].

و يعرف على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية[2].

و يتضح من خلال هذه التعاريف أن الإغراق يعتمد في تعريفه على تكاليف الإنتاج و سعر السلعة في السوق المستورد.

2.أنواعه : ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع هي :

2-1- الإغراق العارض : ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج .

2-2 - الإغراق قصير الأجل (المؤقت) : يهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو.

2-3- الإغراق الدائم : يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني ، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيض من حدة المنافسة الأجنبية .

(1) - مجدي محمود شهاب – **الاقتصاد الدولي**- دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1996 ،ص184.
(2) - عبد الرشيد بن ديب – **مرجع السابق**- ص 148.

3.آثار الإغراق على الميزان التجاري:

للإغراق آثار إيجابية و سلبية على الصادرات و الطاقة الإنتاجية المتاحة و المستهلك في الدولة المصدرة و الدولة المستوردة ، وقد تؤدي إلى تحديد الاستيراد بين الدول.

3-1-آثار الإغراق على الدولة المصدرة : يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة ، ويمكن من خلاله استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة ، إذ أن المستهلك فيها لا يتضرر ما دام السعر لم يرتفع. إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج ، الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة ولم يستفد من الانخفاض في أسعارها ، غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة. ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة، حيث كانت تبيع الصلب لهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا[1].

3-2-آثار الإغراق على الدولة المستوردة : تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأثمان مخفضة ، و في حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية فإن هذا يحقق انتفاع أكبر للمستهلكين و إذا أرادت هذه الدولة حماية إنتاجها من الأثر الضار لهذه السياسة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحديد استيرادها منه أو فرض رسوم جمركية عالية على السلعة المستوردة ، بحيث تتلافى في ذلك الخفض المتعمد في سعر السلعة في سوقها المحلية ، و بالتالي تنتفي معها مثل هذه الآثار و تحدد منافستها للسلع المنتجة محليا[2].

ثالثا:الإعانات وآثارها.

تقدم الإعانات من طرف الدولة على شكل مزايا نقدية أو عينية للمصدرين أو المنتجين المحليين من أجل تمكينهم من اختراق الأسواق الأجنبية، ومن ثم تقسم الإعانات إلى إعانات الإنتاج و إعانات التصدير.

(1) – عبد الرشيد بن ديب – **مرجع سابق** – ص 150.
(2) – فليح حسن خلف – **مرجع سابق** – ص 160 ، 161.

1.مفهوم الإعانات:

إن الإعانة عكس الضريبة ، و لذا فإن الإعانة تمثل ضريبة سالبة و تعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنتجين المحليين الذين يعملون في نشاط التصدير ، مما يترتب عليه تخفيض أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية و بالتالي زيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق الدولية مما يترتب على ذلك زيادة الصادرات و بالتالي زيادة متحصلات الدولة من الصادرات مما يسهم في الحد من عجز الميزان التجاري وقد تكون إعانات الصادرات مقدمة لبعض الصناعات التي تكون في مراحل إنتاجها الأولى ولم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية [1].

2.أثار الإعانات على الميزان التجاري :

تتمثل أهم أثار الإعانات فيما يلي:

2-1. أثر الإعانة على الميزان التجاري: فنلاحظ أن الآثار المباشرة لإعانة إحلال الواردات في الأجل القصير يتمثل في نقص الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المتعلق بإحلال الواردات.

2-2. أثر الإعانة على مستوى التشغيل والدخل الوطني: إن تقديم الإعانة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل الوطني، نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المحلية، أي تحول جزء من الطلب المحلي من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.

2-3. أثر الإعانة على توزيع الدخل القومي : فمنح الإعانة لا يؤثر على فائض المستهلك، لأن المستهلكين يحصلون على نفس الكمية من السلعة مقابل نفس الثمن.

2-4. أثر الإعانة على ميزانية الدولة : حيث أن الإعانة هي عبارة عن نوع من أنواع الإنفاق الحكومي، لذلك فإن مقدار ما تتحمله الدولة في ميزانيتها، هو عبارة عن حاصل ضرب سعر الإعانة في حجم الإنتاج الكلي، سواء كان هذا الإنفاق سائدا قبل منح الإعانة أو أنه تم من أجل إحلال الواردات.

2-5. إعانة الإنتاج المحلي: ليس لها آثار مباشرة على الاستهلاك المحلي من السلعة، ما دامت هذه الإعانة لا تؤثر على السعر الذي يحصل بموجبه المستهلك على السلعة.

(1) – محمود يونس محمد ،علي عبد الوهاب نجا – **اقتصاديات دولية** – الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009، ص 160.

2-6. تؤدي زيادة الإنتاج: بحيث يصبح السوق المحلي أقل اعتمادا على الخارج بالنسبة لهذه السلعة، ومن ثم تقل الواردات بنفس الزيادة في كمية الإنتاج[1].

رابعا – الرقابة على سعر الصرف (الأجنبي) :

1.تعريف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية.

2.آثرها على الميزان التجاري :

تضع الدولة قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فان الدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي المطلوب لا تمام كل الصفقات الخارجية، ولا البلد الذي يطبق سياسة الرقابة على الصرف يضع سعرا تحكميا ثابتا للصرف الأجنبي يتم تطبيقه على كل المعاملات الخارجية. وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج عجز ميزان المدفوعات(الميزان التجاري) في الحالة التي لا تسمح ظروفها ونظامها الاقتصادي بتطبيق هذه الأداة رغم وجود بدائل أخرى لها قد تكون أكفأ في علاج الخلل في ميزان المدفوعات(ميزان التجاري)، هذه الأداة مباشرة وفعالة في التحكم في التجارة الدولية فإذا أراد تشجيع استيراد سلعة معينة باعتبارها سلعة ضرورية تخصص لمستورديها الاعتمادات المطلوبة من النقد الأجنبي[2].

الفرع الثاني: الأدوات الكمية للسياسة التجارية.

قد تلجا بعض الدول لتقييد تجارتها الخارجية إلى أسلوب كمي مباشر، يتمثل في تراخيص الاستيراد والحصص التي سنعرج عليها في هذا الفرع كالتالي:

(1) – عبد المطلب عبد المجيد – **مرجع سابق** – ص 332.
(2) – **نفس المرجع السابق** – ص333.

اولا: نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.

1 -**مفهوم نظام الحصص** : يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد و نادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة ، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها و قد تكون الحصص كمية أو قيمية[1].

يقصد بنظام الحصص تحديد الكميات المستوردة و هو عدة أنواع مثل الحصة التعريفية و الحصة الإجمالية و الحصة الموزعة و تراخيص الاستيراد.

2 -**أنواع نظام الحصص**: هناك مجموعة من أنواع الحصص التي استخدمت لتقييد التجارة و هي:

2-1- الحصة التعريفية: وهي أقدم الحصص تاريخيا فقد عرفت في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر و فيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع[2].

2-2- الحصة الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين[3].

2-3- الحصة الموزعة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة.

2-4- تراخيص الاستيراد : تراخيص الاستيراد أو تصاليح الاستيراد أحيانا نستخدم كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية،فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطات المخصصة (مديرية لجمارك ، وزارة التجارة...)، يصرح له بالقيام بالعملية[4].

والمعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص فيكون الغرض تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصة أو الحصص المصرح بها بين مختلف التجار.

(1) - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب – **مرجع سابق** – ص260.
(2) – **نفس المرجع السابق**– ص261.
(3)- محمود يونس – **مرجع سابق**- ص 134.
(4) - مجدي محمود شهاب – **الاقتصاد الدولي المعاصر**- دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2007 ،ص 146.

ثانيا: الحظر أو المنع.

1- تعريف:

المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ،و من هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات و الواردات معا ،و عندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع و على جميع البلاد ، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي و لهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية .

2-أنواعه :

2-1- الحظر الكلي : و هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج ، فمعناه إذن أن الدولة تريد أن تكتفي نفسها بنفسها ، و لذلك يعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي ، فالدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية ، و تعزل نفسها عن بقية دول العالم ، و هدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم .

2-2- الحظر الجزئي : معناه أن الدولة تمنع التبدل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع ،كثيرا ما تتبع هذه الساسة في أوقات الحروب ، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية ،كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعا أساسية لاقتصاد الحرب ، وقد تفرض الدولة حصارا كاملا على بلد ما ،فتحظر الاستيراد منه و التصدير إليه ، وفيما عدا حالة الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين أخريين هما حالتا الحظر لأسباب صحية و الحظر لأسباب مالية ، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلاد ، تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد منه و التصدير إليه ، و قد تحتكر الدولة استيراد سلعة من السلع ، ثم تحظر استيرادها على غيرها و عندئذ يكون سبب الحظر ماليا .[1]

المطلب الثاني:الآليات الحديثة للسياسة التجارية.

تستعمل هذه الادوات لمسايرة تطورات التجارة الخارجية من خلال تطور صادراتها ، وذلك من خلال مجموعة من السياسات و الآليات الحديثة التي تتسم بالمرونة لتلائم التغيرات في أسواق التصدير.

(1) – عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب – **مرجع سابق** – ص ص243، 245.

الفرع الأول: الأدوات الإدارية و التنظيمية للسياسة التجارية.

يمكن تقسيم هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية.

أولا/ المعاهدات التجارية: عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها منا الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وزارة الخارجية ، ممثلين دبلوماسيين ، سفير قنصلية ،بغرض تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية إلى جانب ذلك تشمل المعاهدات أمورا ذات طابع سياسي وإداري.

ثانيا/اتفاقيات الدفع : ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية ، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا للأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان ،و جوهر هذا الإنفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى ،و يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات ،و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريق ومدة سريانه و طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه[1] .

اتفاقات الدفع على مختلف أشكالها عادة ما تتضمن العناصر التالية :

1- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين البلدتين،وقد تكون هذه عملة إحدى البلدين أو عملة كلتيهما أو عملة دولة ثالثة أكثر انتشارا في الأسواق الدولية كالدولار اليورو،...).

2- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية ، فقد يؤخذ على أساس وزن الذهب أو ما يقابله من عملة أخرى

3- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل بين الدولتين في قيود البنك المركزي ، في إحداهما أو كليهما بفرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق.

4- تحديد شروط الائتمان التي يمكن أن ترضى بها إحدى الدولتين اتجاه الدول الأخرى ، ويتمثل في الفرق بين الحساب الدائن والحساب المدين.

5- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية والفترة الزمنية التي تعطيها وأسلوب تعديلها.

(1)- زينب عوض الله – **مرجع سابق** – ص 309.

ثالثا/الحماية الإدارية:

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية ، حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك عن طريق الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإدارية من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية، أن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج إن أرادت ذلك ، أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية وذلك في الحالات التالية:

1- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية ، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريفة، فتحسب البند بشيء من الحنكة على ما تشاء من السلع المستوردة، ومن ثم يكون أسلوب تطبيق أداة الحماية أكثر فعالية أحيانا من الأداة نفسها.

2- التشدد في تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية.

3 -التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة[1].

رابعا/معايير الصحة و البيئة والسلامة:

فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية و البيئية ومعايير السلامة التي تطبق بواسطة الحكومة على كل المنتجات المحلية و الأجنبية ، وبالطبع تسعى معظم الحكومات في العالم إلى حماية مواطنيها من استهلاك السلع الملوثة والناقلة للأمراض ، و لكن يدعي بعض الاقتصاديون أن هذه القيود مبالغ فيها وتحتوي على عنصر حمائي ، ومن الأمثلة على هذه القيود الأوربية المفروضة على استيراد اللحوم الأمريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية ومن الممكن أن تسبب بعض الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان ، و كذلك فإن بعض البلدان تفرض قيودا على استيراد السيارات التي تستخدم الديزل في تشغيلها لأنها تلوث البيئة المحيطة ، و كذلك تشترط الحكومات على المنتجين (المنتجات المحلية و الأجنبية)أن يلتزموا بمتطلبات معينة للتغليف و التعريف بالمنتج النهائي[2].

(1) - عبد الرشيد بن ديب –**تنظيم و تطوير التجارة الخارجية "حالة الجزائر" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية** ،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004/2003، ص ص 175، 176.

(2) - علي عبد الفتاح أبوا شرار- **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** – دار الميسرة ،عمان ،الطبعة الأولى، 2007. ص 297.

رابعا/قواعد المنشأ :

تعتبر متطلبات المكون المحلي أحد أشكال التحكم التجاري التي تستخدم على نطاق واسع ، و تحدد متطلبات المكون المحلي نسبة معينة نمن المنتج النهائي ، فعلى سبيل المثال لكي يبيع سيارات أو سلعا رأسمالية أخرى في أسواق البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و كوريا الجنوبية ، فإن على المصنع الأجنبي أن يقوم بعمليات تجميع محلية تضمن حدا أدنى من قيمة المنتج النهائي مصنعا محليا [1]، و يعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة و بعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية.

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول ، وتأخذ عدة أشكال .

أولا/ مفهوم التكتل الاقتصادي : فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2]، يقصد بالتكتل الاقتصادي انضواء مجموعة من الاقتصاديات لدول تملك خصائص معينة في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي بتنظيم وتوحيد سياساتها الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق منفعة مشتركة عن طريق سلسلة من العلاقات التفضيلية.

ثانيا/ درجات التكامل الاقتصادي : يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكال متدرجة حسب درجة التكامل و هي عبارة عن خمسة مراحل : أولها منطقة التفضيل الجمركي ثم منطقة التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة وأخيرا الإتحاد الاقتصادي والنقدي وفيما يلي نتناول كل درجة على حدة :

1-منطقة التفضيل الجمركي *:* و تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع الخدمات مع الدول الأخرى ثابتة و يعد هذا الشكل

(1)- مورد خاي كريانين – **الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"–** دار المريخ ، الرياض،2007، ص 147.

(2) – عبد المطلب عبد الحميد – **السوق العربية المشتركة** – الواقع الألفية الثالثة ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002 ،ص30.

أبسط درجات التكامل الاقتصادي ، ومن أمثلتها منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932 .[1]

2- **منطقة التجارة الحرة:** في هذه المرحلة تلتزم كل دولة عضو بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء في المنطقة ، ومن أهم هذه صور مناطق التجارة الحرة ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) .

وأهم الانتقادات والمشاكل التي تتعرض لها منطقة التجارة الحرة هي مشكلة إعادة التصدير وذلك نتيجة تفاوت التعريفة الجمركية للدول الأعضاء، حيث يتمثل ذلك في إعادة تصدير السلع المستوردة من الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة إلى الدول التي تفرض رسوماً جمركية مرتفعة على وارداتها من العالم الخارجي وتكون ظاهرة عندما لا تكون الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء متساوية ، حيث تلحق عملية إعادة التصدير بين الدول المنظمة للتكتل انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية، في الوقت الذي تتوخى فيه مجموعة هذه الدول تدعيم وزيادة عمليات التبادل التجاري فيما بينها حيث عملية إعادة التصدير تساهم في جعل منطقة التجارة الحرة سوقاً جيداً لمنتجات العالم الخارجي على حساب عمليات التبادل التجاري في منطقة التجارة الحرة والحلول لتجنب عملية إعادة التصدير:

2-1- تبادل السلع المنتجة بأكملها داخل دول المنطقة.

2-2 - تبادل السلع التي يتم إنتاجها داخل المنطقة.

2-3- التباينات في التعريفة الجمركية.

3-الإتحاد الجمركي : هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يشبه منطقة التجارة الحرة و ذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء و إلغاء كافة القيود الجمركية عليها ، ولكن يختلف في أنه يلزم الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة كافة دول العالم خارج الإتحاد ،في هذه الحالة فإن الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الإتحاد من خلال الإنفاق مع أقل الدول

(1) - زينب حسين عوض الله- **مرجع سابق**- ص308.

الأعضاء تشددا كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة[1]، و من أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورج و الذي عقد في لندن في سبتمبر 1944[2] .

4-السوق المشتركة: وتتضمن الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى تحديات انتقادات عناصر الإنتاج يتضمن

4-1- إلغاء كافة القيود الجمركية والكمية على حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والأشخاص ورؤوس الأموال .

4-2- ويتضمن كذلك سوقًا موحدة للمدخلات والمخرجات.

4-3- قبول سياسة مشتركة في محيط الزراعة وأخرى للنقل.

4-4- إ نشاء نظام يكفل سريان المنافسة الكاملة .

4-5- التنسيق في السياسات الاقتصادية بين دول التكامل في المجالات النقدية والمالية والسوق المشتركة انتقلت إلى درجة أعلى من التكامل الاقتصادي لأنها أزالت القيود والحواجز التي تعترض انتقال حركة عناصر الإنتاج المتمثلة في الأشخاص ورأس المال مثل السوق الأوربية المشتركة.

5-الإتحاد الاقتصادي : و هو درجة أكثر تطورا بالمقارنة مع السوق المشتركة ، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع و عناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة فحسب و إنما يمتد ليتضمن تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية القومية ، بين الدول المتكاملة بقصد إزالة التمييز الناشئ بين هذه الدول[3] ، و بمعنى آخر فإن الإتحاد الاقتصادي لا ينطوي على جميع خواص السوق المشتركة فحسب بل ينطوي أيضا -في شكله الأمثل- على نقل مسؤولية السياسة الاقتصادية من الدول الأعضاء منفردة إلى هيئة فوق قومية تمثل جميع الدول الأعضاء تتولى وضع ترتيبات من شأنها إقامة نظام نقدي و مصرفي واحد و سياسة نقدية ومالية موحدة و هيئة حكومية لوضع و تنفيذ السياسة الاقتصادية للإتحاد ككل، و الإتحاد الاقتصادي يختلف عن الإتحاد النقدي حيث ينطوي هذا الأخير على إقامة سعر صرف ثابت بين الدول الأعضاء (منطقة عملة) بالإضافة إلى انسجام السياسات المالية و النقدية و ليس توحيدها كما في حالة الإتحاد الاقتصادي[4].

(1) - محمود يونس – **مرجع سابق** – ص 144.
(2) - زينب حسين عوض الله – **مرجع سابق** – ص310، 311.
(3) - فليح حسن خلف – **مرجع سابق** – ص 170 .
(4) - محمود يونس – **مرجع سابق** – ص 148.

ثالثا: آثار التكامل الاقتصادي.

فيما يلي تحليل آثار الإتحاد الجمركي وهو ما ينطبق عن بقية صور التكامل حيث نميز بين الآثار الساكنة التي تشمل خلق التجارة و تحويل التجارة ، و الآثار الديناميكية التي تتمثل في اتساع نطاق المنافسة و اتساع نطاق السوق.

1- **الآثار الساكنة**: وتتمثل في:

1-1- الأثر الإنشائي : و يقصد بذلك خلق (إنشاء) مبادلات بين الدول الأعضاء في الإتحاد ، و يتمثل هذا الأثر تحديدا في الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفء لصالح الإنتاج ذي الكفاءة الأعلى و التكلفة الأقل ، أي انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) ، بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها و بالتالي زيادة الإنتاج و التجارة ، نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل أمام منتجات كل دولة ، و هذا مفيد (أثر إيجابي) لدول الإتحاد و للعالم ككل لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التخصص الأمثل للموارد ، وعلى الرغم من هذه الحالة التي تعد إيجابية عموما ، فهي تنطوي على أثرين سلبيين هما :

1-1-1-احتمال وجود مصدر آخر للإنتاج اقل تكلفة خارج الإتحاد.

1-1-2- تضرر بعض الأعضاء و بخاصة في الأجل القصير، ذلك أن المنتج الأقل سيخسر و ينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة [1].

1-2- الأثر التحويلي: و هي تعبير عن عكس الحالة الأولى فهي تعني التحول من مصادر للمنتجات منخفضة التكلفة إلى مصدر للمنتجات مرتفعة التكلفة و ذلك نتيجة تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين عن طريق فرض التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي و عادة ما يكون هذا التحول في اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الإتحاد الجمركي على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التي تتجه للانخفاض و بهذا المعنى فإن أثر تحويل التجارة يكون سلبيا على الإنتاج و بالتالي تنقص الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء[2].

(1) – علي القزويني – **التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة** – أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ،2004 ، ص31.

(2) – إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة– **مبادئ الاقتصاد الدولي** –. دار الفتح للتجليد الفني ،الاسكندرية،2008. ص 206 .

2: الآثار الديناميكية : بالإضافة إلى ما يحققه الإتحاد الجمركي من آثار ساكنة هناك آثار ديناميكية تتمثل في : زيادة درجة المنافسة ، توسيع نطاق السوق.

2-1 – اتساع نطاق المنافسة : تعد الزيادة في درجة المنافسة داخل دول الإتحاد مع إزالة التعريفة الجمركية من أهم المكاسب أو المزايا الديناميكية الناجمة عن الإتحاد الجمركي ، ففي ظل الحماية الجمركية يتمتع المنتجون – خاصة المحتكرون أو الذين يتمتعون بنفوذ احتكاري – بمزايا تحول دون زيادة الكفاءة أو تخفيض التكاليف و الأسعار ، أما عند تكوين الإتحاد الجمركي و إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء تشتد المنافسة مما يدفع المنتجون في كل الدول الأعضاء إلى رفع الكفاءة لمواجهة خطر المنافسة أو الإدماج أو الخروج من حلبة المنافسة[1].

يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة و اتساع نطاقها داخل منطقة التكامل قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه السياسات – في ظل تصاعد حدة المنافسة – من شأنها إعاقة الوحدات الإنتاجية غير الكفء عن الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل[2].

2-2- اتساع نطاق السوق : يؤدي الإتحاد الجمركي إلى خلق التجارة أو تحويلها من خلال تعميق التخصص و من ثم الإنتاج والتسويق على نطاق واحد ، مما يحقق للمنتجين المزيد من الوفورات الناجمة عن الحجم و الإنتاج الكبيرين ، و هكذا يؤدي الإتحاد الجمركي إلى توسيع السوق أمام المنتجين مما يساعدهم على تخفيض التكاليف والإنفاق على البحث و التطوير و الذي كان يحول دونها صغر حجم أسواق الدول الأعضاء كل على حدة [3] ، و نمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل و هو ما يعمل على إنعاش الإنفاق الاستثماري ، يضاف إلى ذلك أن المنشآت في الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل قد تلجأ إلى إقامة فروع لها في منطقة التكامل و هو ما يعمل على جذب رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة[4].

ويمكن توضيح الفرق بين الآليات التقليدية و الحديثة للسياسة التجارية كما يلي :

(1) – سمير محمد السيد حسن ،محمد محمد البنا – **مرجع سابق** – ص 229.
(2) – محمود يونس – **مرجع سابق** – ص 156.
(3) – سمير محمد السيد ،حسن محمد البنا– **مرجع سابق** – ص 230.
(4) – محمود يونس – **مرجع سابق** – ص 157.

- :الآليات التقليدية :هي خاصة بالعلاقات الخارجية و ذلك لغرض :

1 -تطوير الصادرات و فتح أسواق جديدة .

2 -تستخدمها لدعم الصادرات و ليس للضغط على الواردات.

- :الآليات الحديثة :تستعمل هذه الآدوات لمسايرة تطورات التجارة الخارجية و نهج تحررها ، أصبح على الدول أي تسعى إلى تطوير تجارتها الخارجية من خلال تطور صادراتها و ذلك من خلال حزمة متكاملة من السياسات و الآليات الحديثة التي تتسم بالمرونة لتلائم التغيرات في أسواق التصدير.

و في الأخير يمك استخلاص أدوات السياسة التجارية في الشكل الموضح في الأسفل.

الشكل رقم (08) : أدوات السياسة التجارية.

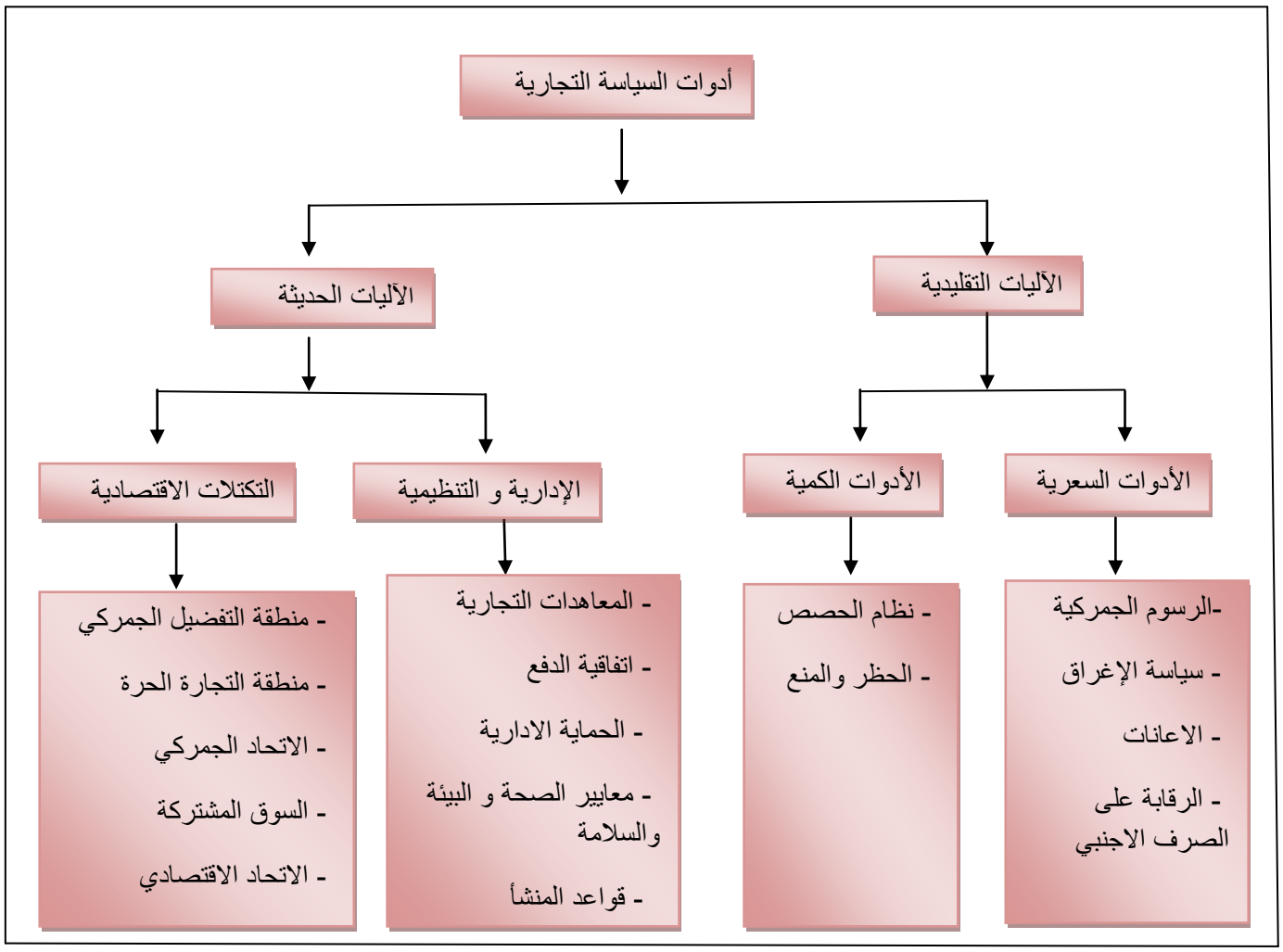

1 -**مصدر:** من إعداد الطالبة باعتماد على محمود يونس – **اقتصاديات دولية** – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ،ص 148.

خلاصة الفصل :

يعتبر الميزان التجاري من أهم المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات ، وقد يحدث على مستوى الميزان التجاري إما فائض أو عجز وكلتا الحالتين يكشفان عن أماكن الضعف في الاقتصاد البلد الذي يعاني منه، فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة .(و يتحقق من خلاله رفاهية المجتمع و كذلك تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية).إن لم يكن متوازنا فهو حتما في وضعية اختلال ، ولا نجد أي صعوبة في تحديد ذلك و معرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق.

من أهم السياسات التي تستعمل لتسوية الخلل في الميزان التجاري ، السياسة المالية والنقدية و التجارية حيث السياسة المالية تؤثر على الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال أدواتها ففي حالة العجز يستوجب التقليل من الطلب والعرض الكلي و في حالة الفائض يكون العكس ، أما بالنسبة للسياسة النقدية فهي تهتم بجانب العرض والطلب للنقود لأن هذه الأخيرة هي التي تستعمل في عملية الدفع والقبض وتقييم السلع والخدمات المتبادلة، أما بالنسبة لأدوات السياسة التجارية والمتمثلة في الرسوم الجمركية ونظام الحصص ففي حالة عجز تزيد الرسوم وتحدد الحصص أما في حالة الفائض فيكون العكس.

من خلال التعرض إلي أدوات وآليات السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق توازن الميزان التجاري و معالجة أي خلل يحدث على مستواه والعوامل المؤثرة فيه في الفصل الثاني، أما في الفصل الثالث سنقوم بدراسة و تحليل الوضعية الاقتصادية للميزان التجاري وطرق علاجه.

الفصل الثالث :

تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري وطرق علاجه خلال الفترة (2000/2017)

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في ما سبق على بعض المتغيرات و التحويلات الاقتصادية التي تحدث على المستوى الميزان التجاري ،و الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000إ لى 2017 ،وكذلك دراسة و تحليل التدفقات السلعية المصدرة و المستوردة .و معرفة التركيبة السلعية لكل من الصادرات و الواردات الجزائرية ،وكذلك لمعرفة ماهي أهم المواد التي نعتمد على استرادها لتلبية الحاجيات .ومعرفة أهم ما تصدره للدول الأخرى أي تصريف فائضنا، وابرز أهم المناطق التي تستورد منها و تصدر ،و أهم الشركاء و الزبائن الأساسيين المتعاملين معهم في نهاية فترة الدراسة.

وكذلك تحليل كل من الصادرات و الواردات بالنسبة للناتج المحلي، لمعرفة مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الأسواق العالمية،ومن ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومعرفة إذ كانت حالته فائض أو عجز خلال الفترة المدروسة.

تلجأ الدولة لمعالجة أي خلل يحدث على مستوى الميزان التجاري وذلك بطرق اقتصادية باعتمادها على السياسات الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية.

وبهذا نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : تحليل تطور مكونات الميزان التجاري خلال الفترة (2017/2000).

المبحث الثاني : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2017/2000) و طرق علاجه.

المبحث الأول : تحليل مكونات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2017/2000).

لا يختلف هيكل الميزان التجاري في الجزائر عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر يبين موقعها في المعاملات الدولية و يظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الأساسي للإيرادات الجزائرية ، سوف نقوم بدارسة مختلف التحليلات في هذا المبحث لتطورات الميزان التجاري الجزائري من الصادرات والواردات وذلك خلال الفترة (2017/2000).

المطلب الأول : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017/2000).

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي و بالتالي لايمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم ،مما جعل الاقتصاد الجزاري اقتصاد ريعي. ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل تطور الصادرات، وذلك بتقديم هيكل الصادرات الجزائرية بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة أهم الزبائن التجاريين للجزائر خلال الفترة المدروسة من 2000 إلى 2017.

الفرع الأول : الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000 – 2008).

يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن38% و يساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%.

أولا /تحليل تطور الصادرات الجزائرية من الفترة 2000 إلى 2008 :

انطلاقا من معطيات الجدولين(02)و(03) :نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات و صادرات خارج المحروقات، نفصل كل واحدة على حدا وهي كالآتي [1].

(1)- تقارير بنك الجزائر خلال السنوات 2017،2015،2012،2008،2005.

1 -: **تحليل تطور قطاع المحروقات في الفترة من 2000 إلى 2008** : فيما يخص حصيلة الصادرات فهي متغيرة بين الانخفاض و الارتفاع وذلك نتيجة لتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (02) : لقطاع المحروقات خلال الفترة (2000–2008).

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	45588	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194
النسبة%	97,23	96,62	96,10	98,05	97,95	98,39	97,84	97,85	97,53

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www . Bank- of- Algérie dz/

– تقارير البنك الجزائر سنوات 2005، 2008، 2012، 2015، 2017.

– النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25، مارس 2014، ص 30 لسنة 2013.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع كبير خلال الفترة الممتدة من (2000–2008) ،حيث بلغت عام 2002 مقدار18109 مليون دولار، لتواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى قيمة لها77192 مليون دولار أمريكي عام 2008 ،وقد أدى تطور الصادرات إلى تطور الاحتياطات من العملة الأجنبية باعتبارها مصدر لها، حيث شهد حجم الصادرات البترولية انتعاشا مستمرا في الفترة 2003 إلى 2008 وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تخطى عتبة 100 دولار.(1)

2–: تحليل تطور قطاع الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2000 إلى 2008 : تشمل الصادرات خارج المحروقات مجموعة من السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا أهميتها فيمكن ترتيبها حسب الجدول رقم (03) كالتالي :

(1)- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25 ، مارس 2014 ، ص 30 لسنة 2013.

الجدول رقم (03) :التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2008). الوحدة : (مليون دولار)

السنوات / البيان		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الصادرات خارج المحروقات
2000	القيمة				-			612
	النسبة%				-			2,77
2001	القيمة				-			648
	النسبة%				-			3,38
2002	القيمة				-			734
	النسبة%				-			3,89
2003	القيمة				-			477
	النسبة%				-			1,95
2004	القيمة				-			660
	النسبة%				-			2,05
2005	القيمة	67	134	656	-	36	14	907
	النسبة%	0,14	0,29	1,41	-	0,08	0,03	1,95
2006	القيمة	73	795	828	-	44	43	1183
	النسبة%	0,13	0,36	1,51	-	0,08	0,08	2,16
2007	القيمة	92	153	988	-	44	34	1311
	النسبة%	0,15	0,25	1,62	-	0,07	0,06	2,15
2008	القيمة	121	340	1390	-	69	34	1954
	النسبة%	0,15	0,43	1,76	-	0,07	0,04	2,47

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www . Bank- of- Algérie dz/

-1.المواد نصف المصنعة : تقدر بحصة 4,5% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1,3 مليار دولار أمريكي ،فهي تحتل المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات والذي يتمثل أساسا في خام الحديد ، ومن خلال الجدول رقم (03) : قد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت قيمتها من 656 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر ب 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008 وذلك نظرا لارتفاع أسعارا لنفط الذي تخطى عتبة 100 دولار في هذه السنة .

2-2.المواد الأولية : تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير نفطي .نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) قيمة الصادرات من المواد الأولية (خاصة الحديد و الفوسفات)شهدت انتعاشا في قيمتها السنة 2006 لتصل إلى أعلى قيمة لها 795 مليون دولار أمريكي بعد إن كانت 134 مليون دولار أمريكي سنة 2005 ، و يعود هذا الانتعاش في ارتفاع أسعار البترول .

2-3.المواد الغذائية : تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة من قطاع الصادرات خارج المحروقات تختلف قيمة الصادرات من المواد الغذائية(مثلا الخضر خاصة " البازلاء" والتي تعتبر الجزائر الاولى عالميا في إنتاجها بالإضافة الفواكه خاصة الحمضيات) من سنة لأخرى بحصة 1,13% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي حيث شهدت ارتفاعا واضحا مقارنة بالسنة 2005 بقيمة 67 مليون دولار أمريكي لتصل إلى أعلى قيمة له 121 مليون دولار أمريكي عام .2008

2-4.التجهيزات الصناعية : تحتل هذه الأخيرة المرتبة الرابعة من قطاع الصادرات خارج المحروقات بحصص ب 0,18 % من إجمالي الصادرات ، حيث سجلت ارتفاع محسوس في عام 2008 مقارنة بسنة 2005 حيث بلغت قيمتها 36 مليون دولار أمريكي و 96 مليون دولار أمريكي عام .2008

2-5.السلع الاستهلاكية : تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة من قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت ارتفاعا طفيفا تقدر قيمتها 34 مليون دولار أمريكي سنة 2006 ،بعد ان كانت 14 مليون دولار أمريكي عام 2005.

2-6. التجهيزات الفلاحية : وتحتل المرتبة الأخيرة من قطاع الصادرات خارج المحروقات بحصص 0,06%من إجمالي الصادرات ، كانت نسب هذه الأخيرة شبه معدومة خلال هذه السنوات من 2000 إلى 2008 .أي أن الجزائر لم تعتمد بشكل كبير على تصدير هذه المواد بل أهملت هذا الجانب من قطاع خارج المحروقات .

ثانيا / تحليل تطور الصادرات الجزائرية من الفترة 2009 إلى 2014 :

1-: تحليل تطور قطاع المحروقات في الفترة من 2009 إلى 2014 :

الجدول رقم (04) :التركيبة السلعية لقطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2014).

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	44415	72620	71662	70571	63326	583616
النسبة%	97,23	96,62	96,10	98,05	97,95	98,05

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www . Bank- of- Algérie dz/

- تقارير البنك الجزائر سنوات 2005، 2008، 2012، 2015، 2017.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25، مارس 2014، ص 30 لسنة 2013.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) عرفت الصادرات الجزائرية خاصة البترول والفحم الحجري انخفاضا كبير في سنة 2009 قدرة ب 44415 مليون دولار أمريكي ويرجع السبب في الانخفاض الحاد لأسعار النفط التي وصلت إلى 62,2 دولار للبرميل ،وتراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بسبب الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري،لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات سنة 2010 لتصل الى 72620 مليون دولار أمريكي،نتيجة عودة اسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112,9 دولار للبرميل سنة 2014 بعد استرجاع اقتصاديات العالم عافيتها .

1 -: **تحليل تطور قطاع الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2009 إلى 2014** نقوم بتحليل كل سلعة على حسب الأهمية فيمكن ترتيبها حسب الجدول رقم (05) كالتالي :

الجدول رقم (05) :التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2009–2014).

الوحدة : (مليون دولار)

البيان / السنوات		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2009	القيمة	133	170	692	-	25	49	1066
	النسبة%	0,25	0,37	1,52	-	0,05	0,11	2,34
2010	القيمة	305	165	1089	-	27	33	1619
	النسبة%	0,53	0,29	1,89	-	0,05	0,06	2,80
2011	القيمة	357	162	1495	-	36	16	2140
	النسبة%	0,48	0,22	2,03	-	0,05	0,02	2,90
2012	القيمة	314	167	1519	-	30	18	2048
	النسبة%	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02	2,82
2013	القيمة	339	215	1734	-	48	20	2398
	النسبة%	0,54	0,28	3,76	-	0,31	0,05	3,09
2014	القيمة	211	145	1523	-	29	14	1822
	النسبة%	0,72	0,13	2,10	-	0,04	0,01	1,78

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر Bank– of– Algérie dz . http://www/

2-1.المواد نصف المصنعة : نلاحظ تراجع قيمة المواد نصف المصنعة وذلك خلال سنة 2009 بقيمة 692 مليون دولار أمريكي و هذا راجع للأزمة المالية العالمية لما سببته من تراجع في قيمة سعر البترول ،ثم سجل انتعاشا مرة وذلك سنة2013 بقيمة 1734 مليون دولار أمريكي.

2-2.المواد الأولية : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه. تراجع قيمة هذه المواد لتصل 692 مليون دولار أمريكي عام 2009 ، ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2013 بقيمة 215 مليون دولار أمريكي.

2-3.المواد الغذائية : نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) انخفاض عام 2009 في قيمتها حيث تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي و هذا راجع إلى انخفاض الأسعار نتيجة الأزمة المالية العالمية. ثم بدأت بالتزايد لتصل إلى قيمة305 مليون دولار أمريكي وذلك عام 2010،ونلاحظ انخفاضا نسبيا إبتداءا من عام 2012 إلى غاية 2014 لتصل قيمتها 314 و211 على التوالي .

2-4.التجهيزات الصناعية : سجلت أدنى قيمة لها لعام 2009 حيث قدرة قيمتها 25 مليون دولار أمريكيي هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض أسعارا لنفط نتيجة الأزمة المالية العالمية وما سببت به.

على العموم تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جداو رغم استمرار التذبذب في قيمتها،إلا أن الصادرات الاجمالية لا تتأثر بشكل كبير بهذا القطاع ،لان نسبة مساهمته في الصادرات الاجمالية ضعيفة جدا لا تتجاوز 4%.

ثالثا /تحليل تطور للصادرات الجزائرية من الفترة 2015 إلى 2017 :

1- تحليل تطور قطاع المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2017 :تمثل المحروقات أساس الصادرات إلى الخارج خلال سنة 2016بحصة 93,84 %من إجمالي العام للصادرات ،مع انخفاض قدره 17,12% مقارنة مع 2015.و الجدول رقم (06) يوضح ذلك :

الجدول رقم (06) :التركيبة السلعية لقطاع المحروقات خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	2015	2016	2017
القيمة	23400	16460	19610
النسبة%	93,73	93,73	94,71

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر Bank- of- Algérie dz . http://www/

نلاحظ انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية وصلت إلى 16460 مليون دولار أمريكي سنة 2016 بعد إن كانت قيمتها 23400 مليون دولار أمريكي سنة 2015،بسبب تراجع أسعار البترول 35,1 دولار للبرميل سنة 2015 إلى 49 دولار للبرميل سنة 2016 ، والسبب بالدرجة الاولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري وكذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات.

2 -تحليل تطور قطاع الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2017 :

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"،نلاحظ استقرار في قيمتها، و التي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى5% من الحصيلة الاجمالية للصادرات وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (07) :التركيبة السلعية لقطاع خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة : (مليون دولار)

البيان / السنوات		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2015	القيمة	235	170	1693	-	19	11	1320
	النسبة%	0,48	0,40	1,87	-	0,02	0,04	6,27
2016	القيمة	264	165	782	-	29	10	1013
	النسبة%	0,64	0,09	1,91	-	0,08	0,06	6,27
2017	القيمة	301	219	786	-	40	11	1090
	النسبة%	0,52	0,96	1,89	-	0,13	0,53	6,93

المصدر :المركز الوطني الإعلام و الإحصاء التابع للجمارك CNI.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بقية حصة الصادرات خارج المحروقات في حالة شبه استقرار[1] مع انخفاض ضئيل بمبلغ لم يتعدى 1090 مليون دولار أمريكي سنة 2017 ،بالرغم من ارتفاعها ب 6.93% مقارنة الفترة 2016 التي كانت 1013 مليون دولار أمريكي،و تشكل هذه الصادرات أساسا من المواد نصف المصنعة ب 786 مليون دولار أمريكي(مقابل 782 مليون دولار أمريكي لسنة 2016)،و منتجات التجهيز الصناعي ب 40 مليون دولار أمريكي سنة 2017 (مقابل 29 مليون دولار أمريكي لسنة 2016)،و بالنسبة للمولد الاستهلاكية ب 11 مليون دولار أمريكي سنة 2017 (مقابل 10 مليون دولار أمريكي سنة 2016).

(1)- لمركز الوطني الإعلام و الإحصاء التابع للجمارك **CNI**. تم التصفح بتاريخ **2018/05/10** على الموقع **http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html**

الفرع الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 –2017).

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، و الجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج.و سنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات خلال الفترة (2000-2017).

أولا/التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 –2008).

الجدول رقم (08) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 –2008). **الوحدة : (مليون دولار)**

السنة	دول الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية
2000	79.213	0.181	1.672	0.210	0.254	0.254	0.042
2001	12.344	0.087	1.037	0.476	0.315	0.275	0.026
2002	12.100	0.130	0.951	0.456	0.248	0.250	0.025
2003	14.503	0.123	1.220	0.507	0.355	0.260	0.013
2004	17.396	0.091	1.902	0.686	0.521	0.407	0.026
2005	25.593	0.015	3.124	1.218	0.661	0.418	0.049
2006	28.750	0.007	2.398	1.792	0.591	0.515	0.015
2007	26.833	0.007	2.596	4.004	0.479	0.760	0.042
2008	41.246	0.01	2.875	3.765	0.797	1.626	0.365

المصدر : http://www.commerce.gov.dz ، **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01، الساعة:30 :13.**

من خلال الجدول رقم (08) :يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على مجموعات الآتية :

1-الاتحاد الأوروبي :تحتل البلدان الأوروبية المرتبة الأولى كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة الفترة المدروسة ،فهي تعتبر أهم زبون للجزائر ،حيث أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه نحو سوق دول الاتحاد الأوروبي.ونلاحظ في البداية ارتفاع كبير خلال سنة2000 حيث وصلت قيمتها إلى 79213 مليون دولار أمريكي،أما في السنتين 2001 و2002 فنلاحظ انخفاض حيث وصلت قيمتها 12344 و 12100 على التوالي ،حيث كان السبب في ذلك تراجع قيمة الدولار بالنسبة الأورو (20%) السبب بالدرجة الاولى راجع لأحداث 11 ديسمبر 2001، وقد عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2005 حيث ارتفعت من 17396 مليون دولا أمريكي سنة 2004 إلى 25593 مليون دولار أمريكي سنة ، ويمكن تفسير ذلك بدخول الجزائر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 شجع زيادة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ، واستمرت قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في ارتفاع ، وقد وصلت قيمتها إلى أكثر من 41246 مليون دولار أمريكي عام 2008.

2-باقي الدول الأوروبية : وهي عبارة عن الدول الأوروبية الغير منظمة للاتحاد الأوروبي و تأتي في الرتبة ما قبل الأخيرة.نلاحظ انخفاضا شديد خاصة في السنتين 2006 و 2007 بقيمة 7 مليون دولار أمريكي بعد إن كانت 181 مليون دولار أمريكي عام 2000.

3-أمريكا الجنوبية : تأتي هذه المجموعة في المرتبة الرابعة من الشركاء التجاريين للجزائر.

نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية وذلك خلال الفترة2003 إلى 2005 بقيمة 1220 و 3124 مليون دولار أمريكي ، مقارنة بالسنوات الأولى وذلك نتيجة تراجع قيمة الدولار بالنسبة العملات الاخرى ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجي التجارة) العالميين. وهذا ما أثر على انخفاض الصادرات الجزائرية ، إلى أن يصل إلى أعلى قيمة له2875 مليون دولار أمريكي مرة أخرى في سنة 2008.

4- آسيا (دون الدول العربية) : و تأتي في المرتبة الثالثة من الشركاء التجاريين للجزائر.

نلاحظ ارتفاع مستمر إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له في عام2007 بقيمة 4004 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنوات الأولى من هذه الفترة أي من 2000 بقيمة 210 مليون دولار أمريكي، ونلاحظ انخفاض ضئيل في عام2008 بقيمة 3765 مليون دولار أمريكي.

5- الدول العربية (دون المغرب العربي) : لم تستفد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، ولا تتجاوز نسبة الصادرات نحو الدول العربية في حالتها نسبة 5 %. نلاحظ ارتفاع في الصادرات الجزائرية و ذلك خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة حيث أقصى قيمة لها وذلك عام 2008 بقيمة 797 مليون دولار أمريكي ، مقارنة بعام 2000 التي كانت قيمة الصادرات الجزائرية لا تتجاوز 55 مليون دولار أمريكي.

6- دول المغرب العربي : على عكس الدول العربية فقد شهدت ارتفاعا مستمر للصادرات الجزائرية نحو الدول المغرب العربي. نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية شبه متقاربة خلال السنوات من 2000 إلى 2002 بقيمة 250 مليون دولار أمريكي ، ونلاحظ ارتفاع واضح في عام 2008 بقيمة 1626 مليون دولار أمريكي.

6 -**دول إفريقيا** : سجلت الصادرات الجزائرية قيمة 365 مليون دولار أمريكي ، كأعلى قيمة لها عام 2008 و أدنى قيمة لها سجلت عام 2006 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي.

ثانيا /التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009 –2014).

الجدول رقم(09) :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009 –2014).

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	دول الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية
2009	23.186	0.007	1.841	3.320	0.564	0.875	0.093
2010	28.009	0.01	2.620	4.082	0.694	1.281	0.079
2011	37.307	0.102	4.270	5.168	0.810	1.586	0.146
2012	39.797	0.036	4.228	4.683	0.958	2.073	0.062
2013	41.277	0.052	3.211	4.697	0.797	2.639	0.091
2014	40.378	0.098	3.183	5.060	0.648	0.065	0.110

المصدر : http://www.commerce.gov.dz ، **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01، الساعة:30 :13.**

1-الاتحاد الأوروبي :نلاحظ تراجع محسوس وذلك سنة 2009 حيث وصلت قيمتها إلى 23186 مليون دولار أمريكي ، وكان سبب هذا الانخفاض الأزمة المالية العالمية، واستمرت قيمة الصادرات من البترول نحو دول الاتحاد الأوروبي في الارتفاع ، وقد وصلت قيمتها إلى أكثر من 40378 وذلك بنسبة 64.2% من إجمالي الصادرات سنة .2014

2-باقي الدول الأوروبية : عرفت الصادرات الجزائرية خاصة الغاز الطبيعي نحو هذه المجموعة ارتفاعا حاد وذلك خلال السنتين 2011 و 2014 بقيمة 102 و98 مليون دولار أمريكي على التوالي ، بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام .2010

3-أمريكا الجنوبية : تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي ، حيث سجل ارتفاع في كل من السنتين 2010 و 2011 بقيمة على التوالي 2620 و 4270 مليون دولار أمريكي ، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228 مليون دولار أمريكي لتصل عام 2014 إلى 3183 مليون دولار أمريكي.

4-آسيا (دون الدول العربية) : عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية خاصة البترول والغاز الطبيعي بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي ، ثم بدأت في الانخفاض عام 2012 لتصل إلى 4683 مليون دولار أمريكي ، و في عام 2014 رجعت مرة ثانية إلى الارتفاع إذ وصلت إلى 5060 مليون دولار أمريكي.

5-الدول العربية (دون المغرب العربي) : بلغت قيمة الصادرات الجزائرية (والتي تتمثل أساسا في الغاز الطبيعي) قيمة 958 مليون دولار أمريكي عام 2012 ، وهي أعلى قيمة على مدى فترة (2000-2017).

6- دول المغرب العربي : شهدت الصادرات الجزائرية ارتفاعا مستمرا بأقصى قيمة لها ، حيث بلغت قيمتها 3065 مليون دولار أمريكي عام 2014.

7 -**دول إفريقيا** : تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية وذلك بتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية إلى أن تصل إلى قيمة 93 مليون دولار أمريكي عام 2009 ، وفي عام 2014 نلاحظ ارتفاع محسوس بقيمة 110 مليون دولار أمريكي.

ثالثا / التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 –2017).

يبين لنا الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015 إلى 2017.

الجدول رقم (10) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 –2017).

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	دول الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية
2015	23186	37	1841	3320	564	875	93
2016	28009	10	2620	4082	694	1281	79
2017	3307	102	4270	5168	810	1586	146

المصدر : http://www.commerce.gov.dz ، **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01، الساعة:30 :13.**

–الاتحاد الأوروبي : نلاحظ الانخفاض كبير في قيمة الصادرات الجزائرية(والتي تتمثل في البترول والغاز الطبيعي بالإضافة الى الفحم الحجري) سنة 2017 بقيمة 3307 مليون دولار أمريكي بعد إن كانت 28009 مليون دولار أمريكي عام 2016.

2–باقي الدول الأوروبية : نلاحظ انخفاض طفيف في قيمة الصادرات الجزائرية وذلك خلال هذه السنوات الأخيرة لتصل قيمتها إلى 37 مليون دولار أمريكي عام 2015 ، و عودة إلى الارتفاع من جديد عام 2017 إلى أن تصل إلى 102 مليون دولار أمريكي.

3–أمريكا الجنوبية : نلاحظ تراجع في قيمة الصادرات الجزائرية في الآونة الأخيرة في سنة 2015 لتصل إلى قيمة 1841 مليون دولار أمريكي ، و نلاحظ ارتفاع في سنتي 2016 و 2017 بقيمة 2620 ، 4270 على التوالي.

4– آسيا (دون الدول العربية) : نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية و التي وصلت إلى 2562 مليون دولار أمريكي و 5168 مليون دولار أمريكي ، وذلك خلال السنتين 2015 و 2017 على التوالي.

5– الدول العربية (دون المغرب العربي) : نلاحظ انخفاض مستمر في قيمة الصادرات الجزائرية في في الفترة 2015 بقيمة 628 مليون دولار أمريكي والعودة إلى الارتفاع من جديد خلال السنتين الأخيرتين لتصل إلى 694 ، 810 مليون دولار أمريكي على التوالي.

6- دول المغرب العربي :نلاحظ ارتفاع مضاعف في سنة 2017 بقيمة 1586 مليون دولار أمريكي ، مقارنة بسنة 2015 والتي تبلغ قيمتها 875 مليون دولار أمريكي.

7- دول إفريقيا : تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية وذلك بتأثر الاقتصاد الجزائري . فنلاحظ انخفاض مستمر في قيمة الصادرات الجزائرية في سنة 2015 بقيمة 92 مليون دولار أمريكي ، و عودة الارتفاع سنة 2017 لتصل 146 مليون دولار أمريكي[1].

الفرع الثالث : أهم زبائن الجزائر لسنة 2017.

وفيما يلي قائمة أهم الدول زبائن للجزائر و كذا قيمة و تطور صادرات الجزائر نحو هذه البلدان خلال الأشهر السبعة الأولى ل 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

(1)- http://www.commerce.gov.dz ، **تقرير ممثل في إحصائيات ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01 ، الساعة: 30 :13.**

الجدول رقم(11) : أهم زبائن الجزائر لسنة 2017.

الوحدة : (مليون دولار)

الرتبة	بلد التصدير	القيمة	النسبة %
01	إيطاليا	3.500	%14,94+
02	فرنسا	2.599	%30,21+
03	إسبانيا	1.325	%5,30+
04	الولايات المتحدة	2.093	%27,31+
05	البرازيل	1.395	%36,90+
06	هولندا	1.216	%68,65+
07	تركيا	1.023	%28,52+
08	بريطانيا	839	%58,30+
09	بلجيكا	605	%11,83+
10	الهند	590	%121,80+
11	البرتغال	502	%3,72+
12	كندا	408	%55,02-
13	تونس	389	%7,64+
14	الصين	377	%56,43+
15	اليونان	307	-
	المجموع الجزيء	18.168	
	المجموع	**20.707**	**%100**

الشكل رقم (09) الدائرة النسبية لاهم زبائن الجزائر لسنة 2017

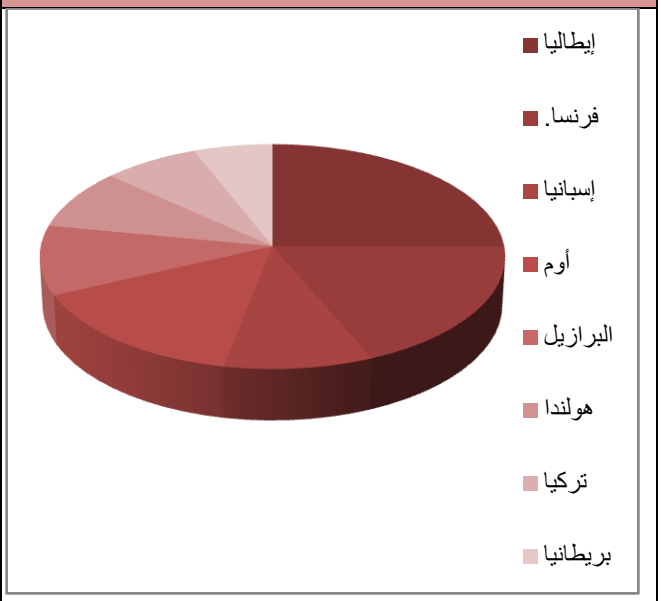

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الوطني للأعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2018/04/14، على الساعة 11 :15.

وتظهر بيانات الجمارك أن إيطاليا تمثل أهم زبون للجزائر لسنة 2017 بقيمة 3500 مليون دولار أمريكي(14,94% من إجمالي الصادرات الجزائرية)، متبوعة بفرنسا ب 2599 مليون دولار أمريكي(30,21%)، وإسبانيا ب 1325 مليون دولار أمريكي(5,30%)، ثم الولايات المتحدة ب 2093 مليون دولار أمريكي(27,31%) و البرازيل 1.395 مليون دولار أمريكي (27,31%). وخلال نهاية السنة 2017 كانت ايطاليا من أهم زبائن الجزائر ب 3,5 ملايير دولار(16,9 %من إجمالي الصادرات الجزائرية)، متبوعة بفرنسا ب 2,60 مليار دولار (أي بنسبة تقدر ب 12,55%) و تليهما إسبانيا ب 2,32مليار دولار بنسبة (11,23%)،والولايات المتحدة الأمريكية ب 2,09مليار دولار بنسبة (10,11%)و البرازيل ب 1,39 مليار دولار(6,74%).

المطلب الثاني : تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2017) .

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك. وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو نوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

الفرع الأول : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الفترة2000إلى 2017.

يظهر لنا من خلال هذا الجداول رقم(12،13،14) أن مواد التجهيز و المواد الغذائية تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية.

أولا/ تحليل تطور التركيبة السلعية الواردات الجزائرية من الفترة2000 إلى 2008.

لقد شهدت الواردات الجزائرية نمو مستمر خلال الفترة(2000 إلى 2017)، و الجدول التالي يبين أهم السلع المستوردة خلال هذه الفترات.

الجدول رقم (12) :الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2008).

الوحدة : (مليون دولار)

السنوات		المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع آخري	المجموع
2000	القيمة	2415	4808	1950	9173
	النسبة%	26,70	52,00	21,30	100
2001	القيمة	2395	5462	2083	9940
	النسبة%	24,09	54,96	20,95	100
2002	القيمة	2740	6907	2362	12009
	النسبة%	22,83	57,51	19,66	100
2003	القيمة	2516	7458	2,632	12606
	النسبة%	19,96	59,17	20,87	100
2004	القيمة	3385	10260	3501	17146
	النسبة%	19,74	59,85	20,41	100
2005	القيمة	3587	12700	4070	20357
	النسبة%	17,62	62,39	19,99	100
2006	القيمة	3800	13558	4098	21456
	النسبة%	17,71	63,20	19,09	100
2007	القيمة	4954	17277	5400	27631
	النسبة%	17,93	62,53	19,54	100
2008	القيمة	7796	24674	7009	39479
	النسبة%	16,43	65,82	17,75	100

المصدر : http://www.commerce.gov.dz : **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/04/14، الساعة، 45: 11** .

لتوضيح التركيبة السلعية لواردات الجزائر نستعين بالجدول رقم (12) خلال الفترة (2000–2008) حيث يوضح لنا قيمة و نسبة الواردات لكل سنة.

1- :سلع التجهيز : :تضم سلع التجهيز كل من التجهيزات الصناعية (مثل منتجات الحنفيات و الخيوط والأسلاك و الأثاث و الثريات.....)،والتجهيزات الفلاحية (الاسمنت والمبيدات .....) ، والمواد نصف مصنعة ،حيث تشكل أكثر من 50%من الواردات الجزائرية ، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة سلع التجهيز بدأت بزيادة مستمرة خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 4808 مليون دولار أمريكي سنة 2000،إلى أكثر من 24674 مليون دولار أمريكي سنة 2008،أي تضاعفت ب 5 مرات تقريبا ويرجع ذلك إلى

برامج التنمية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة (برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 - 2004 من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني).حيث استعملت هذه المشاريع مختلف مواد التجهيز و المواد الأولية خاصة التجهيزات الصناعية (والمتمثلة في الورق و الاسمنت و المنظفات بأنواعها و الزرابي و الحاصدات وأجهزة الالكترومنزلية والهواتف النقالة .....)، وتقوم الدولة باستيراد هذه السلع و التجهيزات من السواق الخارجية لأنها غير متوفرة محليا ، إذ أن هذه التجهيزات الصناعية هي المكون الأساسي الواردات الجزائرية .

2- :المواد الغذائية : تعتبر هذه المواد من أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر المتمثلة في السكر و الحليب بمشتقاته بالإضافة إلى القمح ،و يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) أن فاتورة الواردات في تزايد مستمر حيث وصلت إلى 7796 مليون دولار أمريكي سنة 2008،مقارنة بسنة 2000 التي كانت 2415 مليون دولار أمريكي،و يعود هذا الارتفاع إلى تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب والسكر والحليب.

3-السلع الأخرى : نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة السلع الأخرى هي الأخرى في تزايد مستمر منذ بداية 2000 حيث كانت قيمتها 1950 مليون دولار أمريكي، إلى أن بلغت سنة 2008 أكثر من 7009 مليون دولار أمريكي أي تضاعف ب 7 مرات مما سبق.

ثانيا–: تحليل تطور التركيبة السلعية الواردات الجزائرية من الفترة2009 إلى 2014.

الجدول رقم (13) :يوضح الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009–2014).

الوحدة : (مليون دولار)

السنوات		المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع آخري	المجموع
2009	القيمة	5863	25539	7895	39297
	النسبة%	14,92	64,28	20,10	100
2010	القيمة	6024	25850	8338	40212
	النسبة%	14,99	64,28	20,73	100
2011	القيمة	9805	26611	10884	47300
	النسبة%	20,73	56,26	23,01	100
2012	القيمة	9023	2562	16791	50376
	النسبة%	17,91	48,76	33,33	100
2013	القيمة	9580	27004	18372	54903
	النسبة%	17,43	49,11	33,46	100
2014	القيمة	11005	32303	15022	58330
	النسبة%	18,87	55,38	25,75	100

المصدر : http://www.commerce.gov.dz : **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/04/14، الساعة، 45: 11** .

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ :

1– :سلع التجهيز : نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع مستمر في قيمة سلع التجهيز خاصة (الورق و الاسمنت و الزرابي و الزجاج وغيرها.....) إلى أن وصلت إلى قيمة عظمى خلال سنة 2014 إذ بلغت 32303 مليون دولار أمريكي حيث بلغت نسبته (55,38% من إجمالي الواردات) .إذ كانت في سنة 2009 تبلغ 25539 مليون دولار أمريكي و نلاحظ الفرق واضح بين هذه السنوات أي تضاعف بمرتين من قيمة هذه المواد ، و هذا راجع إلى برنامج التنمية الخماسي (2014/2009) الذي قامة به الحكومة الجزائرية من اجل إعادة الأعمار الوطني خلال هذه الفترة والذي يحتاج إلى هذه المواد بشكل كبير .

2 –المواد الغذائية : يتبين لنا من خلال هذه الفترة انخفاض في قيمة الواردات من المواد الغذائية و التي تتمثل في(السكر و الحليب و القمح وغيرها.....) وذلك في سنة 2009 حيث كانت قيمتها 5863 مليون دولار أمريكي ، وهذا راجع الظروف الاقتصادية

التي شهدتها هذه الفترة ، حيث انخفض سعر البترول بسبب الأزمة المالية العالمية ، ونلاحظ زيادة مستمرة حيث تضاعفت قيمة هذه المواد سنة 2014 لتصل إلى قيمة 11005 مليون دولار أمريكي،وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب،والتي تعتبر من أهم الواردات الغذائية.

3- : السلع الأخرى : نلاحظ أن قيمة السلع الأخرى في تزايد مستمر من سنة 2009 حيث كانت 7895 مليون دولار أمريكي، إلى أن بلغت أعلى قيمة له إذ وصلت 18372 مليون دولار أمريكي في سنة 2013.وعاودت الانخفاض بقيمة 15022 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

ثالثا-: تحليل تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الفترة2015 إلى 2017.

الجدول رقم (14) :يوضح الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة : (مليون دولار)

السنوات		المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع آخري	المجموع
2015	القيمة	7054	22818	9590	39462
	النسبة%	17,87	57,82	24,30	100
2016	القيمة	6114	20559	8411	35084
	النسبة%	17,44	58,55	23,99	100
2017	القيمة	8500	24667	8912	40640
	النسبة%	20,15	58,11	22,04	100

المصدر : http://www.commerce.gov.dz : **تقرير ممثل في إحصائيات، تاريخ الاطلاع : 2018/04/14، الساعة، 45: 11** .

يوضح لنا الجدول رقم (14) أن :

1- :سلع التجهيز : نلاحظ انخفاض في قيمة واردات السلع التجهيز في سنة 2015 بقيمة 22818 مليون دولار أمريكي، و تواصل الانخفاض إلى 20559 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع لانخفاض عائدات البترول لأن هي التي تغطي الواردات.

3 -: المواد الغذائية : في السنتين 2015 و2016 نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات الغذائية (لتصل إلى 6114،7054 مليون دولار أمريكي على التوالي.أما بالنسبة لسنة 2017 نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات الغذائية لتصل على 8500 مليون دولار

أمريكي و هذا راجع لتحسن الظروف المناخية ومنح الحكومة الجزائرية بمنع جزء من هذه المواد من الاستيراد مثل ومن بين هذه المواد الفواكه الجافة ، اللحوم ، الشكولاطة ، وغيرها.....) .

4 -: السلع الأخرى : نلاحظ انخفاض تدريجي خلال السنتين 2015و2017 لتصل 8912،9590 مليون دولار أمريكي على التوالي.

يظهر لنا من خلال هذا الجداول رقم(14,13,12) أن مواد التجهيز و المواد الغذائية تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية.

الفرع الثاني:التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.

يمثل الجدول التالي توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2017).

أولا/التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة2000– 2008 :

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية، تبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر، و الجدول التالي يبين لنا بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر.و يكون الجدول كالتالي:

الجدول رقم (15) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة2000– 2008 .

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	دول عربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119	9173
2001	5903	2125	636	269	579	179	72	85	9940
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	87	12009
2003	7954	2242	855	567	1206	418	120	125	13543
2004	10097	3071	1097	1166	1952	525	169	175	18308
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
2007	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479

المصدر :المديرية العامة للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2018/05/10 على الموقع http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html

يمكن ترتيب أهم الموردين التجاريين للجزائر كما يلي :

1–منطقة الاتحاد الأوروبي : نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية، حيث أخذت قيم الواردات من الدول الاتحاد الأوروبي بالتزايد من لتصل 11255مليون دولار أمريكي خلال سنة 2005،وهذا راجع إلى دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005،إلى أن وصلت 20985 مليون دولار أمريكي.

2–منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية) :تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة كمصدر للواردات الجزائرية من ناحية أخرى تموين الاقتصاد الجزائري،حيث بلغت قيمة واردات الجزائر من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية باستثناء الدول الأوروبية سنة 2004 قيمة 3071 مليون دولار أمريكي،و أخذت في السنوات المقبلة قيمتها بالتزايد إلى أن تصل 7245 مليون دولار أمريكي سنة 2008.

3-باقي الدول الأوروبية: أخذت واردات الجزائر من باقي الدول الأوروبية قيم متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض، حيث أخذت أعلى قيمة لها سنة 2004 بقيمة 1097 مليون دولار أمريكي، ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 659 مليون دولار أمريكي سنة 2008.

4-أمريكا الجنوبية : أخذت الواردات الجزائرية قيم مختلفة على مستوى أمريكا الجنوبية، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة 142 مليون دولار أمريكي سنة 2000، أما أعلى نسبة فهي تقدر ب 2179 مليون دولار أمريكي سنة 2008.

5-آسيا(دون الدول العربية) : تأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي ، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الواردات من الدول الأسيوية في السنوات الأخيرة، وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية، حيث نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات من دول آسيا من 599 مليون دولار أمريكي وذلك سنة 2000، إلى أكثر من 6916 مليون دولار أمريكي سنة2008.

6-الدول العربية : أما عن واردات الجزائر من هذه الدول كانت تسجل بقيم متزايدة، حيث أخذت سنة 2000 قيمة 144 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها 705 مليون دولار أمريكي سنة 2008.

7-دول المغرب العربي : كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة، مع أنها كانت تشهد تزايد في قيمتها خلال هذه الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها وصلت 52مليون دولار أمريكي سنة2000، و أعلى قيمة لها 395 مليون دولار أمريكي سنة2008.

8-باقي دول إفريقيا : نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) تزايد مستمر بنسب ضئيلة في واردات الجزائر من هذه الدول، لكن المساهمة ضعيفة حيث لا تتجاوز 395 مليون دولار أمريكي سنة2008.

ثانيا/التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2009– 2014 :

لتحليل والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نستعين بالجدول التالي الذي يمثل توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2009-2014).

الجدول رقم (16) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2009– 2014 .

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	دول عربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2009	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	350	39294
2010	20704	6519	388	2380	8280	12662	544	396	40473
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	578	47247
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	741	50376
2013	28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	830	55028
2014	29684	8436	886	3815	12916	1962	738	650	58518

المصدر :المديرية العامة للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2018/05/10 على الموقع http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html

1-منطقة الاتحاد الأوروبي : نلاحظ تناقص في قيمة الواردات الجزائرية خلال السنتين 2009و 2010 حيث أخذت 20704، 20772 مليون دولار أمريكي على التوالي، ثم شهدت ارتفاع واردات الجزائر حتى تأخذ أعلى قيمة لها سنة 2014ب 29684 مليون دولار أمريكي وذلك بنسبة 50,72%.

2- منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية) : نلاحظ تناقص في قيمة الواردات الجزائرية خلال السنتين 2011و 2012 حيث تأخذ 6219، 6160 مليون دولار أمريكي، ثم شهدت ارتفاع واردات الجزائر حتى تأخذ أعلى قيمة لها سنة 2014ب 29684 مليون دولار أمريكي.

3-باقي الدول الأوروبية : تأخذ الواردات الجزائرية في هذه الفترة قيم متذبذبة بين الزيادة والنقصان، حيث تأخذ أدنى قيمة لها 388مليون دولار أمريكي لسنة 2010، أما أعلى نسبة فتقدر ب 886 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

4-آسيا : بلغت واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية قيم متزايدة نوعا ما خلال هذه الفترة لتصل إلى 12916 مليون دولار أمريكي لسنة2014.

5-الدول العربية : كانت يسجل الواردات الجزائرية بقيم متزايدة لتصل إلى أعلى قيمة لها 2414 مليون دولار أمريكي لسنة.2013

6-دول المغرب العربي : مازالت هذه الدول تساهم بقيم ضئيلة، لتصل إلى أعلى قيمة لها في سنة 2013 بقيمة 1029 مليون دولار أمريكي.

7- باقي دول الإفريقية : تحتل هذه الدول المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة واردات الجزائرية بـ830 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

ثالثا/التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2015– 2017 :

لتحليل والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نستعين بالجدول التالي الذي يمثل توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2015-2017).

الجدول رقم (17) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2015– 2017 .

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	دول عربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2015	23428	-	3450	2937	11439	1766	622	338	43980
2016	22211	-	3182	2941	12147	1930	697	245	43353
2017	16739	6252	80	1678	2331	385	1368	51	28883

المصدر :المديرية العامة للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2018/05/10 على الموقع http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html

1 – الاتحاد الاوروبي : يبقى هيكل الواردات السلعية الجزائرية حسب المناطق الجغرافية الرئيسية لسنة 2016 مستقرا ، مع هيمنة الاتحاد الأوروبي على الواردات الجزائرية ب 22211 مليون دولار لكن مع انخفاض مقارنة بسنة 2015 حيث كانت قيمة الواردات 23428 مليون دولار.

2 – آسيا :هي المورد الثاني للجزائر، نلاحظ انخفاض مقدر قيمة الواردات حيث بلغت 2331 مليون دولار سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 عند ما كانت 11439 مليون دولار.

3 –دول أوروبية أخرى : نلاحظ انخفاض شديد في قيمة الواردات حيث انخفضت من 3450 إلى 80 خلال 2015 و 2017 على التوالي ويرجع السبب إلى اتباع سياسة انكماشية من طرف الدولة الجزائرية من خلال المنع الاستيراد بعض السلع منها مواد التجميل والمواد الغذائية.

4 –دول عربية : نلاحظ انخفاض سريع خلال السنتين الاخيرتين من 1930 مليون دولارسنة 2016 إلى 385 مليون دولار سنة 2017 ويرجع السبب إلى اتباع سياسة تقشفية بالإضافة إلى بعض الاجراءات التقيدية التي اتخذتها الحكومة من خلال فرض حقوق جمركية و فرض رخص الاستيراد للسلع المستوردة من هذه الدول.

5 –دول المغرب العربي : نلاحظ ارتفاع سريع خلال المدة الاخيرة إذ كانت 622 مليون دولارسنة 2015 لتصل إلى 1368 سنة 2017 .

6 –دول إفريقيا : نلاحظ انخفاض سريع خلال المدة الاخيرة إذ كانت 338 مليون دولار سنة 2015 لتصل إلى 51 سنة 2017.

الفرع الثالث : أهم الدول الممونة للجزائر لسنة 2017.

فيما يلي قائمة الدول الرئيسية الممونة للجزائر و قيمة الواردات من هذه الدول خلال سنة 2017.

الجدول رقم(18) : أهم شركاء الجزائر لسنة 2017.

الوحدة : (مليون دولار)

الرتبة	البلد	القيمة	النسبة %
01	الصين	7297	%4,9+
02	فرنسا	3474	%14,1-
03	إيطاليا	3064	%22,08-
04	إسبانيا	2561	%14,03-
05	ألمانيا	2540	%6,2+
06	تركيا	1701	%4,5+
07	الولايات المتحدة	1491	%21,32-
08	كوريا الجنوبية	1487	%73,51+
09	الأرجنتين	1219	%8,16+
10	البرازيل	1183	%16,44+
11	روسيا	1104	-
12	الهند	849	%12,75+
13	بلجيكا	536	%4,7+
14	زيلاندا الجديدة	529	%76,33+
15	هولندا	523	%9,36-
	المجموع الفرعي	29440	
	المجموع	38177	%100

الدائرة النسبية لأهم شركاء الجزائر لسنة 2017

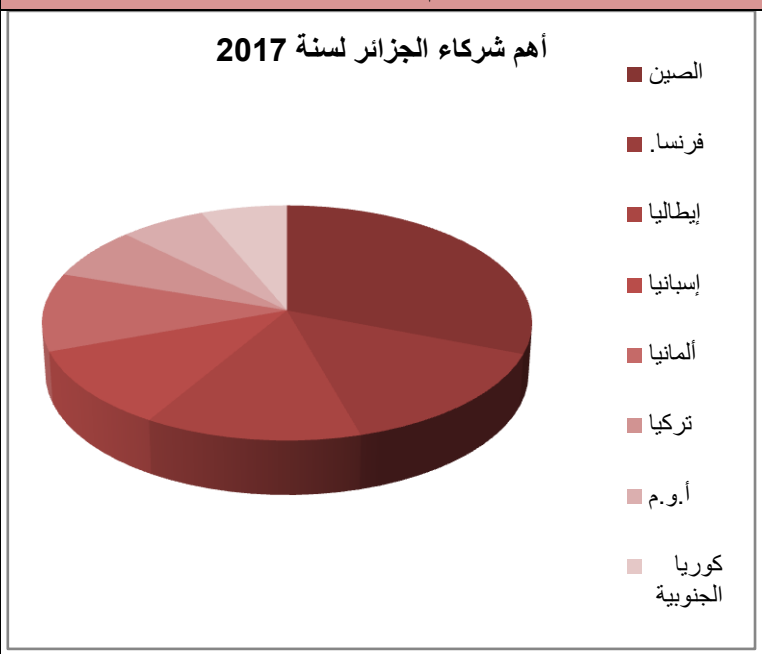

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الوطني الإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2018/04/24 ،على الموقع (https:/WWW.commerce.gov.dz/ar/echanges) ،على الساعة 31 : 13.

إيطاليا و الصين تحافظان على ريادتهما في قائمة أهم شركاء الجزائر.حيث تظهر لنا بيانات الجمارك احتلت الصين مركز الصدارة في قائمة الممونين بمبلغ 7297 مليون دولار أمريكي(4,9% من إجمالي الواردات الجزائرية)،و تليها فرنسا 3474 مليون دولار

أمريكي(14,1% من إجمالي الواردات الجزائرية)،و إيطاليا ب 3064 مليون دولار أمريكي(22,08بالمئة)، ثم إسبانيا ب 2561 مليون دولار أمريكي(14,03بالمئة)،و ألمانيا ب2540 مليون دولار أمريكي(6,2 بالمئة).

المبحث الثاني : تحليل الميزان التجاري الجزائري و طرق علاجه خلال الفترة 2000-2017.

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هاذين العنصرين ، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف ، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أسعارها التنافسية ، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية ، وبالتالي فان تغير أحد هذه المكونين يسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء[1].

المطلب الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2017.

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات ، والجداول الموالي (21.20.19) يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة من 2000إلى 2017.

(1) – نادية بولوري – **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية (دارسة حالة الجزائر)**– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 512.

الفرع الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2008.

سنتطرق في ما يلي إلى تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات.

الجدول (19): يمثل تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر برميل البترول	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع			
2000	21060	590	21655	9350	28,5	12300
2001	18530	560	19090	9480	24,8	9610
2002	18110	610	18720	12010	25,5	6610
2003	14460	470	34460	13320	29,03	11410
2004	31220	660	32220	17950	38,66	14270
2005	45590	740	46330	19860	54,60	26470
2006	53610	1130	54740	20680	65,70	34060
2007	59610	980	60590	26350	74,80	34240
2008	77190	1400	78590	37990	99,20	40600

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

، http://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/balance-commerciale تاريخ الاطلاع : 05/05/ 2018 ، الساعة : 16: 41

سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا بقيم موجبة(رصيد الميزان التجاري موجب) طوال فترة (2000-2008) حيث حقق 12300 مليون دولار امريكي سنة 2000، مع انخفاض بقيم موجبة للفائض سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجيّ التجارة العالميين) وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام ، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل الوقود والديزل[1] ، ليصل هذا الفائض لأعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت بـ 40600 مليون دولار أمريكي و يرجع هذا الفائض أساسا لارتفاع الذي عرفته الصادرات والذي وصل الى 78590 مليون دولار أمريكي عام 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على واردات سلع االتجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، و زيادة حصة إنتاج الجزائري في منظمة الاوبيك.

([1])- بوزيد بورنان – **تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)** – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،غير منشورة، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2014-2015،ص 199.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة فهو يتميز بإشارة موجبة نتيجة الفارق الكبير بين حصيلة (مداخيل)الصادرات وكلفة الواردات (الصادرات – الواردات) أي قامت هذه الصادرات تغطية الواردات مما نتج لنا فائض على مستوى الميزان التجاري.

الفرع الثاني : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009 إلى 2014.

سنتطرق في ما يلي إلى تحليل تطور رصيد الميزان التجاريمن 2009 إلى 2014.

الجدول (20): يمثل تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2009–2014).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر برميل البترول	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع			
2009	44410	770	45190	37400	62,20	7780
2010	56120	960	57120	38880	80,20	18200
2011	71660	1220	72880	46920	112,90	25960
2012	70580	1150	71730	51560	111	20170
2013	63660	1050	64710	54980	109,50	9730
2014	58360	1630	59990	59670	100,02	320

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، http://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/balance-commerciale تاريخ الاطلاع : 2018/05/05، الساعة : 16: 41

في سنة 2009 نلاحظ الفائض على مستوى الميزان التجاري مع انخفاضه بقيم موجبة في لتصل 7780 مليون دولار أمريكي خلال هذه السنة ، بسبب في ذلك الأزمة المالية العالمية ،لكنه عاد للارتفاع في الفترة مابين 2010 و 2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانعاش السوق البترولية العالمية ، وهذا ارجع للارتفاع الحاد في الواردات ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدولارالرئيسية التي تستوردمنها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار. و كذا الحاجة لزيادةالاستيراد من المواد الأولية و السلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذها الحكومة . وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012–2014) إلى أن حقق أقل قيمة للفائض سنة 2014 لتصل 320 مليون دولار أمريكي (رغم هذا الانخفاض الحاد لقيمة الميزان التجاري إلا أن رصيده يبقى موجب ولكن بقيم متذبذبة) وهذا ارجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية[1].

(1)- http://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/balance-commerciale تاريخ الاطلاع : 2018/05/05 ، الساعة : 16: 41.

الفرع الثالث: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015 إلى 2017.

فيما يلي نقوم بتحليل تطور رصيد الميزان التجاريخلال الفترة 2015 - 2017.

الجدول(21): يمثل تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر برميل البترول	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع			
2015	23400	1320	24720	34031	52.79	11060-
2016	16460	1100	17470	30692	50	13997-
2017	19610	5290	20710	26870	54	6170-

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، http://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/balance-commerciale تاريخ الاطلاع : 2018/05/05 ، الساعة : 41 :16.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن رصيد الميزان التجاري الجزائري سالبا حيث سجل عجزا بقيمة (- 13997) مليون دولار أمريكي عام 2016 ليستمر العجز إلى سنة 2017 ليصل (- 6170) مليون دولار أمريكي ، حيث تراجعت الصادرات (المحروقات) ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام 53 مليار دولار للبرميل سنة 2017 في السوق الدولية. بالإضافة لثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري ، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى اتباع سياسة انكماشية خلال هذه الفترات وذلك تخفيض الواردات من خلال القيام بإجراءات صارمة والتي تتمثل في التقليص من فواتير الاستيراد خاصة بعد ارتفاع واردات مكونات السيارات الموجهة لمصانع التركيب بالجزائر وذلك خلال السنة 2017 إلى قرابة 3 ملايير دولار ، بعد إن سجلت 1,6 مليار دولار في 2016 ، ورفع العائدات الجبائية وكذلك منع 1000 منتج من الاستيراد إذ تتركز بالدرجة الاولى على المواد الغذائية بالأخص "الفواكه الجافة و الطازجة باستثناء الموز و الاجبان و اللحوم باستثناء لحوم البقر، بالإضافة إلى الخضر الطازجة بالاستثناء الثوم ، وكذا العلكة و الشكولاطة وغيرها من الحلويات"، بالدرجة الثانية تتضمن قائمة منع الاستيراد المواد الصناعية على غرار" الورق و الاسمنت و المنظفات بأنواعها وبالإضافة إلى الزرابي و الزجاج و الحاصدات و لآلات الدرس والأجهزة الالكترومنزلية والهواتف النقالة"[1].

(1) – الخبر https://WWW.djazairess.com/elkhabar/632367 تاريخ الاطلاع : 2018/04/24 ، الساعة : 27 :09.

المطلب الثاني : أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري كآلية لإعادة التوازن للميزان التجاري.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري ، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طأرت في نظام العملة المحلية.

و لقد أشار الصندوق النقد الدولي إلى مغالاة تقييم الدينار الجزائري، حيث أشار على السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، وهناك عدة أسباب لتخفيض قيمة الدينار نذكرها فيما يلي:

الفرع الاول : تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية .

نقول عن عملة ما أنها مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة[1].

ومن بين ابرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال طرق كثيرة أبرزها السوق الموازية نتيجة شراء وبيع العملات الأجنبية فيها.

الفرع الثاني : تراجع أسعار النفط والحد من تنامي الواردات.

تعود أسباب انخفاض قيمة الدينار من قبل البنك المركزي لتقليص عمليات الاستيراد من حيث الحجم والقيمة، في ظل التخوف من استمرارية تراجع المداخيل بالعملة الصعبة، نتيجة تراجع أسعار البترول، ومن ثم الحد من استنزاف احتياطي الصرف، كذلك سبب انخفاض الدينار يعود إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى[2].

المطلب الثالث: آثار تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2017).

يعتبر الميزان التجاري أول مستهدف من هذه العملية لاحتوائه على بندي الواردات والصادرات، وهما اللذان ينتج عنهما تدفقات مالية داخلة وخارجة لها علاقة ثابتة بسعر الصرف، وقبل التطرق لتحليل هذا التأثير على كل من الصادرات والواردات لابد من استعراض إحصائيات تطورات الميزان التجاري وسعر الصرف دينار الجزائري مقابل الاورو والدولار خلال الفترات زمنية حيث في البداية نأخذ الفترة الأولى من 2000 إلى 2008 ، أما الفترة الثانية من 2009 إلى 2014 ، و بالنسبة الفترة الأخيرة فهي من 2015 إلى 2017.

---

(1) – بربري محمد لمين– **الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر** –أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011،ص ص 136-138.

(2) – مقال لـ حفيظ صواليلبي– من جريدة الخبر :https://WWW.djazairess.com/elkhabar/632367 .2015/03/22

الفرع الاول : آثار تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2008).

الجدول رقم(22) : إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة (2000–2008)[1].

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر صرف الدينار مقابل الاورو	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع				
2000	21060	590	21655	9350	69.4307	75.3165	12300
2001	18530	560	19090	9480	69.2036	77.2694	9610
2002	18110	610	18720	12010	69.2036	79.6861	6610
2003	14460	470	34460	13320	87.4722	77.3768	11410
2004	31220	660	32220	17950	89.6423	72.0659	14270
2005	45590	740	46330	19860	91.3014	73.3627	26470
2006	53610	1130	54740	20680	91,244	72.6464	34060
2007	59610	980	60590	26350	94,997	69.3655	34240
2008	77190	1400	78590	37990	94,862	64.5684	40600

المصدر : بنك الجزائر– كشف الإحصائي الثلاثي رقم 01، (2000–2017) على الموقع http://www.bna.dz/index.php/fr/contact.htm تاريخ الاطلاع 2018/05/24.

1–أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الصادرات (المحروقات) : من خلال دراستنا السابقة لتحليل الميزان التجاري الجزائري أتضح أن معظم صادرته محروقات بنسبة 96%، حيث أن هذه الصادرات لا تتأثر بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا راجع لعدم تسعيرها بالدينار بل تسعر بالدولار.

2– أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف دينار الجزائري والصادرات غير النفطية.

3–أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات :

من خلال الجدول أعلاه يتضح هناك علاقة عكسية بين التخفيضات لقيمة الدينار مقابل الاورو وتطور الواردات:

حيث كلما انخفضت قيمة الدينار نلاحظ تزايد لقيمة الواردات، لكن هذا منافي لنتائج النظرية الاقتصادية لسياسة تخفيض العملة المحلية، حيث من المفترض أنه كلما تخفض قيمة الدينار تنخفض الواردات، وعدم تحقق النتائج المرجوة هو عدم تبعية الواردات للتغير في قيمة الدينار الى الاحتياجات الداخلية للسلع وبالخصوص سلع التجهيز حيث ازداد الطلب عليها نتيجة برامج التنمية الدولة الجزائرية

(1)- بنك الجزائر– كشف الإحصائي الثلاثي رقم 01، (2000–2017) على الموقع http://www.bna.dz/index.php/fr/contact.htm تاريخ الاطلاع 2018/05/24.

خلال هذه الفترة، حيث سلع التجهيز تتمثل في آلات، قطع الغيار....الخ، وهذا راجع لعدم توفرها في السوق المحلية ولذلك السوق الخارجية هي المورد الحقيقي لتغطية الطلب الداخلي لهذه السلع، وخاصة في ظل توفر الموارد المالية والمتمثلة في احتياطي الصرف الكبير المحقق من عائدات النفط جراء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني : آثار تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009– 2014).

لمعرفة العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري نقوم بتحليل رصيد الميزان و مامدى تأثره بقيمة الدينار الجزائري و ذلك خلال الفترة 2009إلى 2014.

الجدول رقم(23) : إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة (2009–2014).

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر صرف الدينار مقابل الاورو	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع				
2009	44410	770	45190	37400	101.299	72.6480	7780
2010	56120	960	57120	38880	99.1927	74.4041	18200
2011	71660	1220	72880	46920	102.2154	72.8537	25960
2012	70580	1150	71730	51560	102.1627	77.5519	20170
2013	63660	1050	64710	54980	105.4347	79.3890	9730
2014	58360	1630	59990	59670	106.9064	80.5606	320

المصدر : بنك الجزائر– كشف الإحصائي الثلاثي رقم 01، (2000–2017) على الموقع http://www.bna.dz/index.php/fr/contact.htm تاريخ الاطلاع 2018/05/24.

1–أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الصادرات (المحروقات) [1]: نلاحظ أن الفائض محقق في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2009 إلى 2014 و السبب في ذلك هو تحسن أسعار البترول، و ليس لآثار سياسة التخفيض المتتالية للدينار الجزائري.

2– أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات : نلاحظ أنه كلما أنخفض سعر صرف الدينار تنامت الصادرات غير نفطية ألا سنة 2009 نلاحظ تناقص محسوس للصادرات غير النفطية حيث وصلت إلى 0.77 مليار دولار نتيجة تراجع التجارة العالمية لتراجع الطلب العالمي على السلع بسب الأزمة المالية 2008.

(1)- بنك الجزائر– كشف الإحصائي الثلاثي رقم 01، (2000–2017) على الموقع http://www.bna.dz/index.php/fr/contact.htm تاريخ الاطلاع 2018/05/24.

3-أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات : من أجل معرفة تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على الواردات سوف نقوم بدارسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات من خلال الجدول رقم (23) :

الفرع الثالث : آثار تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015– 2017).

الجدول رقم(24) : إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة (2015–2017).

السنوات	الصادرات			الواردات	سعر صرف الدينار مقابل الاورو	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع				
2015	23400	1320	24720	34031	117.480	107.170	11060-
2016	16460	1100	17470	30692	116.300	110.500	13997-
2017	19610	5290	20710	26870	117.890	108.100	6170-

المصدر : بنك الجزائر– كشف الإحصائي الثلاثي رقم 01، (2000–2017).

أولا-أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات : نلاحظ تراجع في قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى الزيادة إلى أن وصلت إلى 1.163 مليار دولار ثم تراجعت تراجع طفيف سنة 2015 و 2016 .

ثانيا-أثر التخفيض سعر الصرف الدينار على الواردات : أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي ، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ بفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية و إتباع سياسة تقشف.

نستنتج أن سياسة تخفيض قيمة الدينار لم تحقق الآثار المرجوة وذلك لعدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على الصادرات الجزائرية من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدارسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات ،لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا ، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط للسوق البترولية ، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير بترولية (بسبب أزمة الإنتاج) فهي شبه منعدمة.

خلاصة الفصل :

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز وهذا ما أجبر الحكومة الجزائرية على انتهاج سياسة تخفيض العملة لمعالجة الخلل للميزان التجاري بالإضافة إلى سياسة ترقية الصادرات و غيرها من البرامج التي تعمل على تصحيح الخلل الذي يحدث على مستوى الميزان التجاري .

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات، وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة أرس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.

حالة رصيد الميازن التجاري خلال فترة الدارسة يتعلق بشكل كبير بأسعار النفط ، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار النفط وهذا ماهو موضح من خلال تحليلنا لوضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

وهذا ما أجبر الحكومة الجزائرية على انتهاج سياسة تخفيض العملة لمعالجة الخلل للميزان التجاري.

الخاتمة العامة

لقد استهدف بحثنا دراسة آليات علاج عجز الميزان التجاري آخذين الجزائر كدراسة حالة ، خلال الفترة 2000 إلى 2017 لمحاولة معرفة اهم هذه الاجراءات و السياسات التي قامت بها الدولة الجزائرية للخروج من هذا العجز أي بتحسين وضعيتها الاقتصادية للميزان التجاري و الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمدها الدولة في معرفة حالتها الاقتصادية. ولذلك تسعى كل الدول للمحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي هو مؤشر القوة الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدولة.فتطلب من هذه الدراسة تناول ثلاث فصول :

الفصل الاول : يتمحور حول الاطار النظري للميزان التجاري إذ ركزنا على أبرز المفاهيم المختلفة لميزان المدفوعات وكذا حول الميزان التجاري الذي يعتبر أحد أهم مكونات الرئيسية لميزان المدفوعات ،و تناولنا أيضا حالات العجز و الفائض الذي يحدث للميزان التجاري و أهم أسباب حدوثها و كذلك أشرنا إلى أنواع الاختلالات التي تحدث على مستوى الميزان .أما فيما يخص الفصل الثاني فهو يركز على أهم الادوات و آليات علاج عجز الميزان التجاري ،تم التركيز على دور السياسة النقدية في علاج العجز الذي يحدث على مستوى الميزان التجاري من خلال أدواتها الكمية وكذا النوعية و التي تؤثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري ،إذ أن هذه السياسة تؤثر على حجم المعروض النقدي و الائتمان ،أما بالنسبة للأداة الثانية و التي تتمثل في دور السياسة المالية التي تعمل على تحقيق التوازن و علاج الضغوطات التي تطرأ على المستوى الاقتصادي للدولة من خلال أ دواتها (الانفاق الحكومي و الرقابة الضريبية.....)،أما فيما يخص الأدوات السياسة التجارية و التي تؤثر على الميزان التجاري بطرق مباشرة من خلال أدواتها التقليدية (رخص الاستيراد و الحقوق الجمركية) و أدواتها الحديثة (إشاء منطقة حرة .....).

أما فيما يخص الفصل الثالث فهو يتناول تحليل الوضعية الاقتصادية للميزان التجاري و تحليل كل مكون على حدى و معرفة أهم السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة على حدى و مدى تأثر الميزان التجاري بهذا المكونين ، و في الاخير تحليل الوضعية تطور الميزان التجاري معرفة حالته الاقتصادية و تحليل رصيد الميزان التجاري وكيفية تدخل الدولة في حالته في الفترة الاخيرة خاصة من 2015 إلى 2017 و الطرق التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية لتخفيض هذا العجز الذي أصاب ميزانها التجاري بعد إن كان في حالت فوائض لمدة طويلة دامت 14 سنة ،حيث لجأت إلى منع 1000 منتج من الاستيراد و رفع ضريبة رخص الاستيراد و كذا فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة و اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل الطلب على السلع المحلية و هذا للتخفيض من حجم الواردات الجزائرية.

I. نتائج اختبار فرضيات البحث :

بعد الدارسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري.أي توجد علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، حيث إذ ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمقدار..... وحدة ، وتوجد أيضا علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والواردات حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى انخفاض الواردات بمقدار ..... ، وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة : تخفيض العملة المحلية يؤدي الى تحسين الميزان التجاري الجزائري ، في الحقيقة هذا الاجراء لم يحقق النتائج المرجوة وهذا ما توصلنا اليه في دراستنا ، حيث اثر التخفيض كان إيجابي إلا في الصادرات خارج قطاع المحروقات ولم يحقق الأثر المطلوب في صادرات المحروقات لا تتأثر بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ، وهذا راجع لعدم تسعيرها بالدينار بل تسعر بالدولار، وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة : يستطيع البنك المركزي االتاثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة. في حالة وجود عجز في الميزان التجاري فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادارت المحلية وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي إلى تصحيح الميزان التجاري ، وبالتالي الفرضية صحيحة.

II. نتائج الدراسة :

1 -فيما يخص الجانب النظري :

- مهما الجهود المبذولة لتنمية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات في الصدارة بنسبة 97% من اجمالي الصادرات.
- يتحدد سعر الصرف ضمن السياسة النقدية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة.

2 -فيما يخص الجانب التطبيقي :

- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

- تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوربي نتيجة التبعية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية، جغرافية و اقتصادية.
- الفائض المشهود في الميزان التجاري خلال الفترة سببه تحسن أسعار البترول ، وليس انتاجية إقتصاد الجزائري لذلك يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.
- يوجد علاقة طردية بين اسعار النفط و الميزان التجاري والصادرات و الواردات فارتفاعه أو انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري سواء إيجابيا أو سلبيا .
- الميزان التجاري الجزائري أكثر عرضة للتقلبات خاصة سببها العملة الأوروبية والدولار لأن مصروفتها باليورو ومداخيلها بالدولار.
- يؤدي تراجع سعر صرف الدولار الى تراجع صادرات المحروقات وبالتالي العجز في الميزان التجاري الجزائري.
- انخفاض اسعار البترول يؤدي الى تفاقم العجز في الميزان التجاري.

III. الاقتراحات:

- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري وإعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري.
- آثار ترقية قطاع الزراعة في تحسين الميزان التجاري الجزائري.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية.

IV. آفاق الدراسة:

تناولت الدارسة آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 /2017)، من خلال عدة اجراءات متبعة من طرف السلطات الجزائرية ، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودارسة وتتمثل في مايلي:

- دارسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري – دارسة حالة الجزائر–
- دور وأثر الصادرات الفلاحية على تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية.

I. **الكتب** :

2 – أحمد مندور– **مقدمة في الاقتصاد الدولي**– دار الجامعة للنشر، مصر، 1999.

3 – أحمد جامع، النظرية الاقتصادية – **التحليل الاقتصادي الكلي**– دار النهضة العربية، 1973.

4 – أكرم حداد، مشهور مذلول **– النقود والمصارف –** دار وائل للنشر، 2008.

5 – الحسني عرفات تقي – **التمويل الدولي –** دار مجدلاوي ، الأردن ، 1999.

6 – الموسوي ضياء مجيد – **اقتصاديات النقود و البنوك** – مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2000.

7 – الروبي نبيل **– نظرية التضخم–** المؤسسة الثقافية الجامعية ،الطبعة الاولى ،2007

8 – إيمان عطية، ناصف ،هشام مُحَّد عمارة– **مبادئ الاقتصاد الدولي** –دار الفتح للتجليد الفني ،الاسكندرية،2008.

9 – برشيش السعيد– **الاقتصاد الكلي**– دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

10 –بسام الحجاز– **العلاقات الاقتصادية الدولية** – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003.

11 –جمال الدين لعويسات – **العلاقات الاقتصادية الدولية والتقنية** – دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2000.

12 جمال عبد الناصر– **المعجم الاقتصادي**– دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13 جيمس جورانتي ،ريجاردج استروب – **الاقتصاد الكلي** – ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان ،عبد العظيم مُحَّد ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999.

14 زينب حسن عوض الله– **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا** – الدار الجامعية للنشر، مصر،1999.

15 زينب حسن عوض الله **– الاقتصاد الكلي و العلاقات الدولية الاقتصادية والنقدية الدولية** – دار الجامعة الجديدة ، مصر،2004.

16 سليمان مجدي –**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام** – دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002.

17 –صالح مفتاح –**النقود و السياسة النقدية (المفهوم،الأهداف،الأدوات)**– لطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع ،الجزائر،2005.

18 -طارق الحاج – **المالية العامة –** دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

19 -عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب – **أساسيات الاقتصاد الدولي**– منشورات الحلب الحقوقية ، بيروت ، 2001.

20 عادل أحمد حشيش ، ومجدي محمود شهاب **– أساسيات الاقتصاد الدولي –** منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003.

21 عبد الحميد القاضي– **السياسة النقدية و الائتمان كآدة للتنمية الاقتصادية** – مصر المعاصرة ،العدد 355،يناير 1974.

22 عبد الكريم جابر العيساوي – **التمويل الدولي مدخل حديث** – دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2012 .

23 عبد المطلب عبد الحميد – **السوق العربية المشتركة** – الواقع الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2002.

24 عبد المطلب عبد الحميد **– اقتصاديات النقود والبنوك –** الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

25 عبد المنعم السيد علي– **اقتصاديات النقود والمصارف** –الأكاديمية للنشر، المفرق ، الأردن ، دونة سنة النشر.

26 عبد المنعم فوزي – **المالية العامة والسياسات المالية** – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ، 2000.

27 علي القز ويني – **التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة** – أكاديمية الدراسات العليا ،31 طرابلس ،2004 .

28 -علي عبد الفتاح أبوا شرار– **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** – دار الميسرة ،عمان ،الطبعة الأولى،2007.

29 علي حافظ منصور – **اقتصاديات النقود و البنوك –** دار الثقافة العربية ،القاهرة، 1998.

30 عناية غازي حسين – **التضخم المالي** – الطبعة الثانية ،دار الشهاب ،الجزائر ،1986.

31 -فليح حسن خلق – **العلاقات الاقتصادية الدولية–** مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، عمان ، 2011.

32 قدي عبد المجيد – **المدخل إلى السياسات الاقتصادية** – ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

33 -كامل البكري – **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل** – الدار الجامعية للنشر الإسكندرية 2008.

34 -كمال الغالي – **مبادئ الاقتصاد المالي**–الطبعة الثانية ،مطبعة الجامعة دمشق،1968.

35 -مُحَمَّد أحمد سريتي **– التجارة الخارجية –** الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.

36 -مُحَمَّد دويدان – **مبادئ الاقتصاد السياسي** – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

37 -مُحَمَّد سيد عابد – **التجارة الدولية** – مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر،1999 .

38 -مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية **– الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق** – بدون دار النشر، بدون سنة النشر.

39 محمود يونس – **اقتصاديات دولية** – الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .

40 -محمود إبراهيم الوالي – **علم المالية العامة** – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987.

41 -محمود يونس مُحَّد – علي عبد الوهاب نجا – **اقتصاديات دولية** – دار الجامعة ، مصر ،2009.

42 -محي الدين غريب –**إقتصاديات النقود و البنوك**– مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة ،1972.

43 -مجدي محمود شهاب – **الاقتصاد الدولي** – دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1996.

44 -مجدي محمود شهاب – **الاقتصاد الدولي المعاصر** – دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2007 .

45 -موفق السيد حسن – **التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية –** جامعة دمشق، المجلد 15 ، العدد الثاني ، دمشق ، 1999.

46 -موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى – **التمويل الدولي** – دار صفاء للطباعة والنشر، عمان ، 2008.

47 -مورد خاي كريانين – **الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"–** دار المريخ ، الرياض،2007.

48 -هوشيار معروف – **تحليل الاقتصاد الدولي** – دار جديد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ، 2006

49 -هيل عجمي ، جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع أرسلان ، – **النقود والمصارف –** دار وائل لنشر، الأردن، 2009.

50 -وليد عبديعبد النبي – **ميزان المدفوعات بوضعه أداة في التحليل الاقتصادي**– دار البنك العراقي ، المديرية العامة افحصائيات ،بدون سنة النشر.

II. الرسائل و الاطروحات :

1. بربري مُحَّد لمين– **الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر –** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر،2010-2011،ص 136-138.

2. بوزيد بورنان – **تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999–2014) –** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2014-2015.

3. حنان لعروق ، **سياسة سعر والتوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم لاقتصادية ،غير منشورة، جامع منتوري قسنطينة ،2004-2005.

4. محمد راتوال – **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي** – أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، (2005) .

5. سلمى دوحة – **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، غير منشورة ، بسكرة ،2015/2014.

6. نادية بولوري – **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية (دارسة حالة الجزائر)**– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013 – 2014 .

7. عبد الرشيد بن ديب – **تنظيم و تطوير التجارة الخارجية "حالة الجزائر"–** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،غير منشورة،جامعة الجزائر ، 2002-2003.

III. المجلات والملتقيات :

1. مقال لـ حفيظ صواليلي – من جريدة الخبر 2015/03/22.

IV. التقارير النشرات الصادرات عن هيأت حكومية:

1. تقارير البنك الجزائر سنوات 2005 ، 2008 ، 2012 ، 2015 ، 2017.
2. النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25 ، مارس 2014 ، لسنة 2013.
3. المركز الوطني الإعلام و الإحصاء التابع للجمارك CNI.
4. إحصائيات بنك الجزائر – كشف الإحصائي الثلاثي رقم01 ، (2000-2017).

V. المواقع الإلكترونية :

1. Bank- of- Algérie dz ./http://www .
2. http://www.douane.gov.dz/Rapports periodiques.html .
3. http://www.commerce.gov.dz.
4. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique.
5. http://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/balance-commerciale.
6. https://WWW.djazairess.com/elkhabar/632367.

7. http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php?t=565

VI. المراجع باللغة الأجنبية :

1. Jean –Pierre patit. monnoie. Instittutionsfinaciere et politiqure .5editions.Economica.1993.

2. Hary.Hatchin son .Income.Employmentand Economic Growth.Hall Inc.1984.